مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تداعيات ثورة 30 يونيه 2013 على العلاقات المصرية – الامريكية
اسم الكاتب: د. صلاح سمير الينداري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/653
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 09:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تداعيات ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ على العلاقات المصرية ـ الأمريكية

دكتور/ صلاح سمير البندارى
أستاذ مشارك العلوم السياسية ـ جامعة بورسعيد ـ جمهورية مصر العربية

المقدمة:

ترتكز السياسة الأمريكية علي عدد من الدول المحورية بمناطق مختلفة من العالم، وتأتي مصر في مقدمة هذه الدول، التي حاول صانع السياسية الخارجية الأمريكية الاستفادة من موقعها الجغرافي العبقري وتاريخها العريق، عن طريق خلق علاقة استراتيجية متعددة الجوانب والأبعاد معها[١]، حيث تنظر الولايات المتحدة إلى الدور المصري بكونه: يساهم في حماية النظم المعتدلة الموالية لها، ويعمل على كبح جماح النظم الراديكالية، فضلاً عن كون مصر أحد أهم ركائز تنفيذ استراتيجيتها والحفاظ علي مصالحها في المنطقة[٢].

ولقد ظلت هذه الرؤية للعلاقة دون تغيير يذكر على مدار عقود كاملة حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٣، حين قامت ثورة شعبية شاملة دعمها الجيش المصري، أطاحت بحكم الرئيس الأسبق محمد مرسي وجماعة الاخوان المسلمين. ولقد ذهب العديد من المحللين الاستراتيجيين في مجال استعراضهم لتداعيات هذه الثورة على العلاقات المصرية ـ الأمريكية إلى القول بأن هذه الثورة قد اسقطت ذلك المشروع الأمريكي الذي كان يهدف إلي تمكين تيار الإسلام السياسي من الحكم في دول المنطقة، بعد اسقاطها لنظام حكم جماعة الإخوان في مصر، والذى يتمحور حوله وبه مشروع إعادة هيكلة الشرق الأوسط وفقاً للمنظور الاستراتيجي الأمريكي[٣]، كما قضت ايضا الثورة على مشروعاً أمريكياً صهيونياً آخر، سعت الولايات المتحدة لتنفيذه عبر الجماعة لتقسيم وتفتيت عدداً من الدول العربية لصالح الولايات المتحدة وحلفاءها، فضلاً عن افقادها إدارة الرئيس

أوباما حليفاً هاماً لهم، كان يعول عليه كثيراً لتنفيذ كافة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة[٤].

ومن ثم، أحدثت تلك الإطاحة نوعاً من الارتباك في صفوف الإدارة الأمريكية، فكان رد الفعل تجاهها شديد الانفعال والعصبية والتوتر، واستمر الموقف الأمريكي قرابة العامين يعاني حالة من عدم التوازن والتخبط، مرت خلالها العلاقات المصرية ـ الأمريكية بمرحلة من الضبابية وعدم الوضوح والتردد بفعل عامل المفاجأة، وهو ما استلزم بعضاً من الوقت كي تدرك وتستوعب الإدارة الأمريكية كنه وحقيقة ما جرى[٥].

وفي اطار محاولة فهم أبعاد التباين في الرؤى بين القاهرة وواشنطن خلال هذه الفترة، يمكن القول، بأن الرؤية الأمريكية قد استندت إلى كون واشنطن ـ من منظورها ـ قد ساهمت في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، عندما حثت الرئيس الأسبق مبارك على الاستجابة لمطالب المصريين، وضحت في ذلك الوقت بحليف استراتيجي مهم، كان يعتمد عليه في حفظ مصالحها في المنطقة على مدار ثلاثة عقود، كما رأت الولايات المتحدة أن جماعة الإخوان قد حازت الأكثرية البرلمانية والرئاسة عن طريق انتخابات ديمقراطية. وبغض النظر عن قصور الأداء السياسي للجماعة في مؤسسة الرئاسة، فإنها كانت تفضل ضرورة إعطاء مرسي الفرصة، والاحتكام في النهاية إلى صندوق الانتخابات[٧].

وعقب ذلك باتت العلاقة بين النظام الجديد في مصر والولايات المتحدة أكثر تأزماً، لاسيما مع التلويح الأمريكي المستمر بورقة المساعدات للضغط على النظام المصري. ومن

ثم، أصبح التساؤل الرئيس خلال هذه الفترة يتمحور حول الخيارات المتاحة أمام القاهرة للتعامل مع واشنطن، وماهية المساحات المسموح بها للتحرك بعيداً عن السياسات الأمريكية، وهو ما ستحاول الدراسة الاجابة علية لاحقاً.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية التي تتسم بقدر كبير من عدم التوازن والاختلال، والتي تحمل بين طياتها بذور الخلاف وتعارض المصالح بأكثر ما تحمل من جوانب التوافق والاتفاق، وهو ما برز بوضوح في أعقاب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣، حيث اقدمت الولايات المتحدة على استخدام أحد أهم أدواتها الضاغطة على مصر، والمتمثلة في المعونة العسكرية والتعاون العسكري، وهو ما دفع مصر دفعاً صوب إعادة حساباتها السياسية للتغلب على تلك الضغوط، التي كانت شديدة وفاعلة ومؤثرة.

الأمر الذي استوجب من منظور الباحث دراسة وتحليل ذلك، في محاولة للفهم المتعمق هذا الموقف، الذى شكل درجة عالية من التهديد والخطورة على الأمن القومي للدولة على مدار فترة امتدت لما يقرب من عامين، توقفت خلالها جزئياً المعونة العسكرية الأمريكية عن مصر.

هدف الدراسة:

ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في رصد وتحليل لطبيعة العلاقات المصرية الأمريكية خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ ـ ٢٠١٥، مع التركيز على التداعيات التي لحقت بالعلاقات في أعقاب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣، في محاولة من الباحث لوضع تصور لمسار هذه العلاقات، وصولاً لاستراتيجية سياسية محددة يتبناها صانع القرار المصري لإعادة التوازن لتلك العلاقات.

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على فكرة التكامل المنهجي، باستخدام أكثر من منهج أو مدخل للدراسة والتحليل، فاعتمد الباحث على ثلاثة مناهج أو أدوات تحليلية وهي: المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعامل مع الظاهرة محل الدراسة لفهم طبيعتها وعلاقاتها المتداخلة ومتغيراتها اعتماداً على التحليل الموضوعي، من خلال المراجع المتخصصة والدراسات ذات الصلة، فضلاً عن استقراء المواقف والآراء المرتبطة، إلى جانب الاعتماد علي مدخل المصلحة الوطنية والمنهج التاريخي، بصورة متكاملة وصولاً إلى تحليل علمي تغلب عليه الدقة والموضوعية.

فروض وتساؤلات الدراسة:

وتدور الدراسة حول فرض أساسي مفاده: أن الاعتماد والاحتياج المتبادل الذى يصبغ العلاقات المصرية الأمريكية سيقف حجر عثرة أمام تدهور هذه العلاقات وصولاً إلى مرحلة القطيعة، لاسيما في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيه، بل ان تلك العوامل ستقود إلى الاستقرار واستعادة التعاون مجدداً خاصة سياسياً وعسكرياً (أي غلبة عوامل التعاون على عوامل التوتر، وغلبة العوامل البرجماتية على المثالية في العلاقات الثنائية).

وينبثق من هذا الفرض عدداً من التساؤلات الفرعية تحاول الدراسة الإجابة عليها، منها:

١- ما طبيعة وانعكاس ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ علي العلاقات المصرية الأمريكية؟

٢ـ ما دوافع الموقف الأمريكي السلبي تجاه مصر في أعقاب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ؟

٣ـ ما طبيعة وأبعاد رد الفعل المصري إزاء ذلك الموقف الأمريكي ؟

٤ـ ما طبيعة وأبعاد تداعيات ثورة ٣٠ يونيه على العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة ؟

٥ـ ما أبعاد ودوافع التغير في الموقف الأمريكي تجاه مصر عقب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ؟

٦ـ ما مدي تأثير تلك الأزمة على مستقبل العلاقات الثنائية بين الدولتين ؟

الإطار النظري للدراسة:

انطلاقاً مما تقدم، قسمت الدراسة إلى سبعة مباحث أساسية فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وذلك وفقاً للتالي:

المبحث الأول

العلاقات المصرية الأمريكية أثناء وعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

لا جدال في أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت واحدة من أبرز موجات الاحتجاجات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط في مطلع ذلك العام، والتي أطلق عليها " الربيع العربي"، إلا أن النجاح الذى صاحب هذه الثورة تحديداً، قد استحوذ على اهتمام العديد من دول العالم ، عبر الاهتمام بالأوضاع السياسية والاجتماعية في واحدة من أكثر بلدان المنطقة سكاناً وتنوعاً اقتصادياً وثقافياً وهي مصر[٨]، حيث بدأت الثورة بانتفاضة شعبية في صباح يوم ٢٥ يناير، طالب خلالها ملايين المتظاهرين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك[٩] . ثم امتدت الاحتجاجات عبر كامل أنحاء الدولة . والتي بدأت كحركة شعبية غاضبة ضد ممارسات الأجهزة الأمنية . في استجابة لذلك الزخم الذي خلقته الثورة التونسية(*)، ونتيجة مباشرة لتراكم الخبرات السياسية السلبية تجاه النظام الحاكم، فضلاً عن ممارسات التعذيب والاعتقالات التعسفية، وأحيانا القتل، والتي كانت تستند إلى ثقافة راسخة للأجهزة الأمنية تخدم بها الأنظمة الاستبدادية[١٠] .

فقام عدد كبير من الشباب . غالبيتهم من غير الإسلاميين . الذين ضاقوا ذرعاً بممارسات نظام مبارك المزور، ولم تتوفر لهم أية فرصة لتحقيق إمكاناتهم، في ظل رئيس يفتقد للرؤية والقدرة على الانجاز، حيث أنه وبعد ما يقرب من ٣٠ عاماً من الحكم، وأكثر من ٣٠ مليار دولار من المعونة الأمريكية، ظل أكثر من ثلث المصريين يعانون الفقر والجهل والمرض[١١] .

فكانت تلك الانتفاضة بمثابة الصرخة التي وحدت جموع المصريين، واظهرت مدي الحاجة إلى نظام دستوري جديد يعزز قيم الديمقراطية، ويضمن قيام الحكومة بخدمة مصالح المجتمع بأسره[١٢]، وكانت الاطاحة بالنظام على غرار ما حدث بتونس . قبل ١١ يوماً . حيث هزمت الشرطة في معارك شوارع، دارت رحاها يوم ٢٨ يناير أو ما سمي بـ"جمعة الغضب"، وهو ما أجبر مبارك على التخلي عن منصبه ، بعد ١٨ يوماً فقط من تلك الاحتجاجات[١٣] .

إلا أن السياسة الأمريكية تجاه مصر منذئذ، كانت غير حاسمة في كثير من الأحيان، مدفوعة بحتمية واحدة ثابتة، وهي: الوقوف إلى جانب من بالسلطة من أجل مواصلة التعاون الأمني . وهي السياسة التي كانت محلاً لانتقاد الكثير من الفصائل المصرية، كالقوميين والإسلاميين والليبراليين، الذين ترسخ لديهم الغضب من الولايات المتحدة والتشكك في نواياها[١٤] .

ومع ذلك ، جاءت هذه الثورة لتمثل مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات المصرية . الأمريكية، حيث واجهت السياسة الأمريكية خلال الأيام المبكرة لها وضعاً جديداً لم تتوقعه، فتردد الموقف الأمريكي في تأييدها في البداية، ولكن فيما بعد وعلى ضوء ما استشعرته واشنطن من قوة الدفع والشمول التي اكتسبتها الثورة أعلنت تأييدها لها، بل تجاوز الأمر حتي وصل إلى حد مطالبة الرئيس أوباما للرئيس الأسبق مبارك صراحة بالتخلي عن الحكم[١٥] .

وفى أعقاب ذلك ، تعرضت العلاقات الثنائية لحالة من عدم الاستقرار، وهو ما أرجعه العديد من المحللين لافتقار السياسة الأمريكية خلال تلك المرحلة لرؤية واضحة ومحددة تجاه تطورات الأحداث[١٦] . ورغم اعلان الإدارة الأمريكية في نهاية المطاف عن دعمها لـ "سلطة الشعب"، فإن دعمها السابق للديكتاتورية في مصر لم يكن سراً، فالحكومة المصرية كانت ثاني أكبر متلق للمساعدات الأمريكية بعد إسرائيل، منذ توقيع معاهدة

السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩. أصبحت الولايات المتحدة بعد ذلك واحدة من عدة جهات دولية فاعلة ركزت على توجيه قوة الشعب المصري نحو العمليات الانتخابية والمؤسسية، والتأكيد على الانتقال الديمقراطي السلس للسلطة، واستعادة النظام والاستقرار[١٧].

ومع نجاح الثورة في إسقاط ذلك النظام العميل للولايات المتحدة . من منظور الكثيرين ـ ومع نجاح جماعة الإخوان في سرقة هذه الثورة، تجددت الطموحات الأمريكية الهادفة إلى ربط مصر بالمشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط، حيث تمحور التخطيط الاستراتيجي الأمريكي حول دعم تلك الموجة من الثورات العربية لإحلال حلفاء جدد من ذلك التيار، الذى اعتقدوا أنه الأقوى والأكثر انتشاراً داخل دول المنطقة . تيار الإسلام السياسي . شريطة أن يكون مستعداً للتحالف مع إسرائيل. ومن ثم، وقع اختيارهم على جماعة الإخوان لخلافة حلفائهم السابقين، الذين لم يعودوا قادرين على تحمل مسئولية الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والرامية إلي تدشين نظام إقليمي شرق أوسطى جديد يحمى مصالحها[١٨].

فاستقر تفكير واشنطن فيما يخص مصر، على أن التعاون مع نظام حاكم فيها بقيادة جماعة الإخوان يعد أمراً قابلاً للتحقق، لاسيما مع ما انطوى عليه خطاب الجماعة من توافق في الكثير من مفرداته مع المصالح الأمريكية. وهكذا استعاضت الإدارة الأمريكية نظام مبارك بنظام آخر، بدا لها أكثر قدرة على الحشد الشعبي، وفي ذات الوقت لديه خطاباً سياسياً يتوافق والمصالح الأمريكية[١٩]، وهو ما كشف عنه النقاب ستيفن كوك(*): "بأن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت قراراً واعياً بدعم الإسلام السياسي في المنطقة كجزء من رؤيتها لشرق أوسط جديد، عبر سياسة دعم العمليات الديمقراطية والانتخابات"[٢٠].

ولقد بدأت أولي الإشارات الداعمة لجماعة الإخوان من قبل الإدارة، قبل يوم واحد من تنحى مبارك، حيث أعلن جيمس كلابر(*) في شهادته أمام الكونجرس: "أن جماعة الإخوان المسلمين هي جماعة معتدلة، ومنظمة علمانية إلى حد كبير، وأنها نبذت العنف على الصعيد الدولي". هذا فضلاً عن العديد من الاجتماعات التي تمت فيما بين السفيرة الأمريكية بالقاهرة "آن باترسون" وقيادات من الجماعة، أظهرت خلالها السفيرة دعماً للإخوان والسلفيين، وتشدداً كبيراً تجاه العلمانيين والمسيحيين . ثم تكرر الأمر عبر نائب وزيرة الخارجية ويليام بارينز، وكذلك السناتور جون كيري، الذى أرسل عدة رسائل داعمة مماثلة، خلال زيارته لمقر الجماعة بالقاهرة ولقاء أحد قادتها . خيرت الشاطر . مظهراً الثناء العلني لهم[٢١].

وعقب الاطاحة بمبارك وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة . بقيادة وزير الدفاع الأسبق المشير حسين طنطاوي . رئيساً فعلياً للبلاد . فإنه سرعان ما ثبت لغالبية المصريين أن طنطاوي وزملائه غير أكفاء في إدارة شئون الدولة، وهو ما جعل غالبية الليبراليين وقتئذ مستعدين بدرجة كبيرة للتصويت لصالح مرشح جماعة الإخوان في الانتخابات التي كان مزمعاً اجراءها في ٢٤ من يونيو ٢٠١٢[٢٢]، وهو ما حدث بالفعل فجلبت الثورة في نهاية المطاف مرشح الجماعة محمد مرسي لرئاسة الدولة، وخلف الكواليس وأيضاً عبر التصريحات المعلنة، ذهبت السياسة الأمريكية إلى مدى بعيد صوب إضفاء الشرعية على الجماعة وتعزيز ودعم وضعهم الجديد[٢٣].

وفى محاولة منها لإبعاد الجيش عن الحلبة السياسية، فإن وزيرة الخارجية كلينتون، وعقب لقاء جمعها بالرئيس مرسي ، قالت: "إن الولايات المتحدة تدعم مصر للانتقال الكامل إلى الحكم المدني، وعودة الجيش إلى دوره في حفظ الأمن الوطني فقط"[٢٤].

إلا أنه فيما بعد، تبين للإدارة الأمريكية أن جماعة الإخوان لا تمتلك رؤية سياسية متماسكة ومختلفة تجاهها، فيما كانت واشنطن تسعى لتخطى حالة عدم الاتزان التي عانت منها منذ سقوط نظام مبارك. ومن

ثم، استمرت العلاقة الثنائية بين البلدين دون تغيير يذكر، باستثناء بعض مظاهر التعاون المشترك[٢٥].

وداخلياً، ورغم انتخابه ديمقراطياً، سرعان ما كشفت الأحداث والمواقف المتعاقبة أن الرئيس مرسي لا يعدو كونه شخصاً متغطرساً وغير كفؤ[٢٦]، حيث ارتكب مرسي وحكومته الكثير من الأخطاء، كما أساء التعامل مع العديد من الفرص للوصول لبناء حكومة تكون أكثر تمثيلاً للتحالفات السياسية القائمة وقتئذ، فضلاً عن اقصاء وتهميش وتنفير قطاعات عديدة من المجتمع[٢٧]، وهو ما جعل المصريون يشعرون . وربما للمرة الأولي . بنوع من فقدان الوطن، خاصة بعد أن نجح الإخوان وحلفائهم من التيار المحافظ المتشدد في تمرير دستور ٢٠١٢، الذي ألغى الكثير من الحقوق والحريات بصورة غير مسبوقة . كما مكن للجماعة من محاولة السيطرة على كافة المفاصل الأساسية للدولة، فضلاً عن تعيين أعداداً ضخمة من الموالين لأيديولوجيتهم في الوظائف الهامة بالدولة(*)، رغم عدم كفاءتهم[٢٨].

كما انتقلت جماعة الإخوان للسيطرة على كل المنظمات المستقلة والحكومية ، كالمدارس ووسائل الإعلام، والفنون، وهو ما وصفه المراقبون بـ "أخونة الدولة" أو "Brotherhoodization". ومن ثم، ترسخ لدي غالبية المصريين شعور جارف بأن الإخوان عازمون بالفعل على تغيير طبيعة وهوية الدولة المصرية، عبر تعديل الـ DNA الثقافي لمصر، وتغيير الشخصية المصرية عبر عملية منظمة لغسيل الأدمغة، تتزامن مع خطة لإنتاج أجيال جديدة تتفق وفكر الجماعة[٢٩].

ولقد تميز ذلك العام الذى اعتلى فيه مرسي سدة الحكم بالتدهور العام في الأمن والخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة معدلات الفقر من ٤٠ إلى أكثر من ٥٠ ٪، نظراً لعدم وجود أولويات اقتصادية أو سياسية واضحة، أو ارادة حقيقية لمكافحة الفساد والفقر[٣٠]، وبدت معدلات النمو الاقتصادي أسوأ من ذي قبل، وفشل النظام في الحفاظ على الاستقرار السياسي ما قاد إلى احجام المستثمرين، مع انهيار صناعة السياحة، ما جعل الأمر بالغ الصعوبة أمام اتخاذ إجراءات لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني[٣١].

واجمالاً، فشل الإخوان في إدارة الاقتصاد المتردي، ما اضطرهم للتعامل مع رجال أعمال مشبوهين من النظام السابق وكذا المرتبطين بالحزب الوطني المنحل، فطلبوا منهم العودة إلى البلاد لمساعدة ودعم الاقتصاد[٣٢]، كما سمح للشرطة باستخدام العنف ضد المواطنين والثوار على نطاق واسع، والاعتقال والتعذيب واستخدام أدوات القمع بوحشية في مواجهة المحتجين ضد الجماعة، وهو ما كان يحدث دون أدني عقاب قانوني، كما رفض النائب العام وقتئذ إعادة فتح أية قضايا ضد رجال الشرطة، الذين قتلوا أو كانوا متواطئين في قتل المتظاهرين خلال الثورة، رغم وعد الرئيس مرسي بذلك[٣٣].

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فلقد كادت تكون مماثلة للسياسة السابقة، لصالح إسرائيل على حساب الفلسطينيين، وانحيازاً للمتمردين السوريين، المدعومين أمريكياً ضد الحكومة السورية، مع تبني أجندة ضد إيران . كما ظهرت اتجاهات كارثية وضعت الأمن القومي المصري في خطر كبير، وهددت المصالح الأمنية الوطنية الأكثر حيوية في البلاد، كما عرضت المنطقة للخطر وعدم الاستقرار[٣٤] . ولم يتخذ الرئيس مرسي أية خطوات جوهرية تؤثر بصورة مباشرة على العلاقات مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، باستثناء توثيق التعاون مع حركة حماس، وخاصة أنفاق التهريب إلى غزة، بما لذلك من نتائج سلبية على الأمن القومي المصري والعلاقات مع إسرائيل على حد سواء .

وعلى جانب آخر، تضررت العلاقات الوثيقة والمتميزة لمصر مع دول الخليج وبعض الممالك العربية . باستثناء قطر . حيث شهدت العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة

انتكاسة كبرى، خاصة بعد احتجاز ١١ من أعضاء جماعة الإخوان المصريين بالإمارات بتهمة ممارسة أنشطة إرهابية، كما تدهورت العلاقات مع السعودية كذلك، على إثر التصريحات المعادية التي صدرت من بعض قيادات الإخوان .

وفى ١٥ من يونيو ٢٠١٣، أعلن مرسي ولأول مرة قطع العلاقات مع سوريا ، والاستعداد لإرسال مقاتلين من الجيش ومتطوعين لمساعدة المتمردين على الإطاحة ببشار الأسد، كما جاء الإعلان الثاني للحرب عبر اجتماع متلفز لفريق الأمن القومي برئاسة مرسي، والذى طرح خلاله إمكانية توجيه ضربات عسكرية ضد سد النهضة الإثيوبي كحل للأزمة [٣٥] .

وبالإضافة إلى ذلك، فان زيارة مرسي لبكين وموسكو تركت آثاراً سلبية على علاقة مصر ومصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة . ثم قدم مرسي واحدة من أسوأ تحركاته على الاطلاق في أبريل ٢٠١٣، خلال زيارته قام للسودان، حيث أعرب عن استعداده للتنازل عن حلايب وشلاتين، وهى الأراضي المتنازع عليها، وهو الأمر الذى تداركته الأجهزة المصرية سريعاً عبر زيارة قام بها رئيس الأركان الفريق صدقي صبحي، موضحاً أن الدولة المصرية لن تتفاوض على أي قطعة من أرض الوطن، إلا أن تلك الواقعة تحديداً أظهرت للجيش بما لا يدع مجالاً للشك، أن جماعة الإخوان تعمل مباشرة ضد مصالح الأمن القومي المصري [٣٦] .

وعلى المستوى السياسي الداخلي، أصدر الرئيس مرسي إعلاناً دستورياً في نوفمبر ٢٠١٢، متضمناً عبر نصوصه أنه فوق القانون، وأن قراراته لا تخضع للمراجعة القضائية، وهو ما أنتج عاصفة كبيرة من الغضب، حيث رأت الجماهير في مرسي نموذجاً آخر لمبارك . ورغم سحب هذا الإعلان المشؤوم سريعاً، إلا أن شبح أخونة مصر لم يتوارى من أذهان المصريين [٣٧]، فخرجت المظاهرات في العديد من المدن الكبرى، ما أدى إلى وقوع اشتباكات بين معارضي الرئيس والشرطة .

ولعل غض الطرف من قبل الولايات المتحدة تجاه ذلك، دفع الليبراليين والعلمانيين إلي الاعتقاد بأن هناك مؤامرة جارية فيما بين الإخوان والولايات المتحدة، التي تهتم فقط بالجانب الاستراتيجي للعلاقة، وليس بالديمقراطية كما تزعم . وهو الأمر الذى تداركته الادارة الأمريكية مع تولى كيري وزارة الخارجية في أوائل ٢٠١٣، فكان هناك تحولاً طفيفاً في الموقف الأمريكي تجاه الرئيس مرسي، انطلاقاً من ادراك كيري أن دعم الولايات المتحدة له بات محلاً للنفور والنقد الشديدين من قبل كافة المثقفين الليبراليين المصريين [٣٨] .

وفي الوقت الذي سعي فيه مرسى إلي تحدى قوة جنرالات الجيش، واكتساب المزيد من القوة عبر إضعاف الجيش، حيث أقدم على اقالة وزير الدفاع ورئيس الاركان، وعدداً من كبار القادة ، كما ألغى الإعلان الدستوري الذي كان قد أصدره الجيش، واستبدله بالإعلان الآخر الذى يعطيه سلطات أكبر، بما في ذلك القدرة على تمرير أي قرار أو قانون من جانب واحد [٣٩] .

وبذلك فشل مرسي في السيطرة على الأدوات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية، وكذا الحفاظ على استقلالية الجيش، كما عارضت أجهزة المخابرات سعى جماعة الإخوان للهيمنة على مفاصل الدولة، وقاومت وزارة الخارجية بشدة جهودهم لاختراق صفوفها [٤٠] .

وظهر جلياً التوجه القوي للجماعة نحو احتكار السلطة السياسية، من خلال تهميش واقصاء شخصيات المعارضة، وتدشين شكلاً جديداً من أشكال الديكتاتورية، فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في تزايد حدة المعارضة لحكمهم، ومهدت الطريق لثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ [٤١] .

المبحث الثاني

العلاقات المصرية الأمريكية أثناء وعقب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣

مع تزايد درجة الإحباط الشعبي والتراجع الكبير في شعبية الرئيس مرسي وجماعة الإخوان، ظهرت إلى النور حركة سميت بحركة "تمرد"، جمعت في البداية أكثر من ٧ مليون توقيع، أصبحت ١٥ مليوناً مع نهاية إبريل ٢٠١٣، من الناخبين المسجلين ومعظم الجماعات العلمانية والشباب فضلاً عن قوى المجتمع الأخرى، ثم زاد العدد حتى وصل إلى ٢٢ مليوناً، ما أعطي دفعة قوية نحو المزيد من الاحتجاجات المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة تجرى في الـ ٣٠ من يونيو، الذكرى السنوية الأولى لتنصيب مرسي رئيساً[42].

وبالفعل في ذلك اليوم تجمعت حشود ضخمة، لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء الجمهورية، ضمت معظم فئات وقطاعات المجتمع، وهو ما اعتبر أكبر تمرد في التاريخ المصري(43)، حيث تظاهر ما يزيد علي ١٧ مليوناً في القاهرة وحدها، ما شكل أكبر مظاهرة جماهيرية، مطالبين بإسقاط مرسي، وضرورة تدخل القوات المسلحة لإنقاذ البلاد من حكم المرشد وجماعة الاخوان[44]، وكان شعارهم الرئيس ودافعهم للثورة: الاستقلال الوطني والحفاظ على الهوية المصرية، وضمان سياسة خارجية مستقلة وعلاقات متوازنة مع كل القوى الأجنبية، مع التأكيد وبشكل قاطع على هدف إعادة توجيه الثورة إلى مسارها الأصلي، والذي انحرفت عنه خلال فترة حكم الاخوان[45].

ولقد شهدت هذه الفترة درجة عالية من التعبئة والتنظيم من قبل المحتجين، فخرج أكثر من ٣٤ مليون شخص إلي الشوارع على مستوى الدولة، وهو رقم لم تشهده مصر من قبل علي الاطلاق، مثلوا غالبية السكان، بما في ذلك بعض السلفيين والمتدينين الذين صوتوا لمرسي من قبل، ما شكل نموذجاً جديداً للتعبئة السياسية والحشد والتنظيم[46]. واستمرت الجماهير بالشوارع على مدار خمسة أيام، لحجب الثقة عن مرسي وحكومته، والمطالبة بالحق في الغذاء والمأوى والكرامة والتحرر من القمع، داعين إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والانتخابات الرئاسية المبكرة[47]، مدفوعين باعتقاد راسخ أنه لا بديل عن الاستمرار في الثورة، مع شعور عام بانعدام وجود أية طريقة قانونية أو دستورية لمواجهة الديكتاتورية الدينية الناشئة، فضلاً عن عدم القدرة على التحمل أو الانتظار[48].

وفي الأول من يوليو ومع تفاقم حدة الاحتجاجات، رفض الرئيس مرسي كل ذلك، وأعلن بشكل قاطع: "أن أية محاولة لإزاحته بالقوة من السلطة سوف تغرق مصر في حالة من الفوضى" ، مستنداً في ذلك إلى ذلك التاريخ الطويل من تعامل جماعة الإخوان مع الجيش، وبدا واثقاً من تفوق جماعته وسيطرتها على البلاد[49]، وهو ما استتبع في ذات اليوم، اصدار القوات المسلحة انذاراً له بضرورة تلبية مطالب الجماهير، والتوصل إلى اتفاق مع الجماعات المعارضة لحل الأزمة السياسية، وإلا فإن الجيش سوف يصدر خارطة طريق للمستقبل، وأمهله ٤٨ ساعة، إلا أن مرسي استمر في عناده ورفض قبول هذا الإنذار، وواصل ادعائه أنه الزعيم الشرعي للبلاد[50].

ومع تأزم الأوضاع وفى الثالث من يوليو، أعلن وزير الدفاع الجنرال عبد الفتاح السيسي، "خارطة طريق" تضمنت الاطاحة بالرئيس، وتسليم الرئاسة بصورة مؤقتة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا، وتعليق العمل بدستور ٢٠١٢، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور، وإجراء استفتاء على الدستور الجديد، وإصدار قانون للانتخابات النيابية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد البرلمانية، وتشكيل حكومة تكنوقراط متميزة، مع تمكين الشباب ودمجهم في العمل السياسي، وتشكيل لجنة للمصالحة الوطنية، وصياغة ميثاق شرف للإعلام[51].

وتم الاعلان عن ذلك وسط حشد من المؤيدين، شمل عدداً من رجال الدين الإسلامي والمسيحي وقادة التيارات السياسية، والسلفية الاسلامية المحافظة[52]، وهو ما أشادت به كافة القوى السياسية المعارضة لجماعة الإخوان، معتبرة الجنرال السيسي "بطلاً قومياً"، وفقاً لتعبير أحد أساتذة علم الاجتماع السياسي(*): "خلال هذه المرحلة فإن الناس يبحثون عن زعيم قوي، شخص يستطيع إنهاء الفوضى، والسيسي هو رجل الساعة"[53].

ومن منظور غالبية المصريين فضلاً عن جنرالات الجيش، فإن قرار السيسي بالإطاحة بمرسي قد حفظ مصر من فوضى شاملة، إلا أن تلك الاطاحة قد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق كبير، حيث لم يرد البيت الأبيض أن يصادق على ما حدث، والذي من شأنه أن يجعل السياسات الديمقراطية الأمريكية محلاً للسخرية، فضلاً عن خسارة جماعة الإخوان ، التنظيم السياسي الأقوى، في الوقت الذى لا يرغب فيه، التفريط في العلاقات القوية والمثمرة مع الجيش المصري، والتي دشنت وقويت على مدار أكثر من ثلاثة عقود[54].

ومن ثم، لم تتخذ الولايات المتحدة موقفاً واضحاً، واحجمت في البداية عن استخدام كلمة "انقلاب عسكري" لوصف ما حدث، وكذلك لم تعتبره "ثورة شعبية"[55]، حيث أصيبت المؤسسات الأمريكية بنوع من الصدمة، وهو ما بدا واضحاً عبر ردود أفعالها المتتالية، سواء في قبولها لواقع التظاهرات أو في تعاملها معها، فمنذ اللحظة الأولى أبدت المؤسسات الرسمية المتمثلة في البيت الأبيض والكونجرس والبنتاجون تحفظها على بيان وزير الدفاع بمهلة الـ٤٨ ساعة، وأبدت قلقاً عميقاً على عملية التحول الديمقراطي، كما رفضت الادارة ممثلة في سفيرتها بالقاهرة "آن باترسون"، التظاهرات والاحتجاجات زاعمة أنها تمثل انقلاباً على الشرعية، وفي ذات الاتجاه جاء موقف السناتور جون ماكين، الذي رأي أن ما حدث ما هو إلا انقلاب عسكري، وحث الإدارة على اتخاذ قرار ضد الحكومة المصرية.

وأصدر الرئيس باراك أوباما بياناً، أكد فيه أن الولايات المتحدة منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تدعم مبادئ أساسية في مصر، ولا تدعم أشخاصاً أو أحزاباً، وأبدى قلقه من قرار الجيش بعزل مرسي وتعطيل الدستور، وطالب الجيش بالإسراع في إعادة السلطة لمدنيين منتخبين، وفي الوقت نفسه أعلن أنه أمر بمراجعة المعونة الأمريكية لمصر في ظل القوانين الأمريكية علي ضوء هذه الأوضاع الجديدة[56].

كما صرحت وزيرة الخارجية كلينتون، أن ما حدث في مصر في ٣٠ يونيو ليست ثورة كما تدعي السلطات المصرية، وانما مظاهرات دبرها الجيش ودفع الناس للخروج وشحنهم تمهيداً لانقلابه، حيث أراد الجيش اعادة حكم العسكر للبلاد بعد الإطاحة بمبارك ، وهو ما حدث بالفعل فيما بعد، حيث ترشح السيسي لانتخابات الرئاسة وتم تنصيبه رئيساً لمصر، كما شككت في خارطة الطريق التي طرحها السيسي، وقالت ليس كل المصريين راضيين عما حدث في ٣ يوليو، وحتى تنصيب السيسي رئيسا لمصر، وقالت ان التصريحات التي قالها قبل تنصيبه بأهمية التعاون مع أمريكا لا تعني بالضرورة رضا الأمريكيين على توليه الرئاسة[57].

ولما كان إسقاط الشعب والجيش لجماعة الإخوان يمثل ـ من منظور كثير من المحللين ـ انتكاسة كبيرة للإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ، لذا كانت ردود الفعل الأمريكية تجاه ذلك شديدة العصبية . كما سبق . ثم بدأوا في التخطيط لفرض جماعة الإخوان مجدداً طرفاً أساسياً في الحكم من خلال رفض الاعتراف بالثورة، والإصرار على التعامل مع ما حدث على أنه "انقلاباً"، مع توفير الدعم والحماية الكاملة لمخطط الإخوان في السعي لـ "إسقاط الثورة"، وتكليف كل من تركيا وقطر للقيام بالدور الأساسي في دعم وإنجاح هذا المسعي، مع

ممارسة كافة أنواع الضغوط على مصر[58]، حيث قامت الادارة الأمريكية بالفعل بوقف المساعدات العسكرية ومناورات النجم الساطع، وفرضت وثيقة الشروط السبعة التي رفضتها الحكومة المصرية، وبعثت برسائل سلبية: منها التعليق الجزئي للمساعدات العسكرية ، وتأجيل تسليم طائرات "16 F" ومعدات عسكرية تم الاتفاق عليها مسبقاً، رغم اعلان القاهرة مراراً عن مدى حاجتها الماسة لهذه الطائرات، من أجل محاربة الجماعات الجهادية الإرهابية في شبه جزيرة سيناء[59].

كما تدهورت العلاقات الثنائية بشكل ملحوظ في أعقاب فض اعتصام أنصار الإخوان بميداني رابعة العدوية ونهضة مصر في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، حيث جمدت الولايات المتحدة بصورة مؤقتة ما يعادل ١.٣ مليار دولار المساعدات العسكرية السنوية التي تقدمها للجيش المصري، من دبابات ومروحيات وصواريخ وطائرات مقاتلة[60]، وهو الإجراء الذي جاء في وقت تحارب فيه مصر الإرهاب، ما دفع الدبلوماسية المصرية إلي صياغة إستراتيجية جديدة تهدف الى توسيع قاعدة علاقات مصر الدولية وتسمح لها بتعدد اختياراتها الدولية، وفى مقدمتها الاتجاه صوب صديقها الروسي القديم لتلبية احتياجاتها العسكرية والأمنية العاجلة، بعدما أطاحت الإدارة الأمريكية بثلاثة عقود من العلاقات العميقة مع مصر؛ والتي كان ينظر لها دوماً على كونها نموذجاً للعلاقات الاستراتيجية والمستقرة[61].

ولقد ذهب بعض المحللين إلى القول بأن الموقف الأمريكي السلبى من ثورة ٣٠ يونيو، كان تعبيراً عن رغبة الإدارة الأمريكية في استمرار حكم الإخوان المسلمين، لما يمثله ذلك من نمو للعلاقة بين الطرفين في السنوات الأخيرة وقبل ثورة يناير، أو ما يعكسه من خط استراتيجي للإدارة تبغى من ورائه تعميق وإطالة حالة عدم الاستقرار، بما يؤدى إلى زلزلة المنطقة العربية تمهيداً لما يعرف بالشرق الأوسط الجديد[62].

إلا أن السياسة الخارجية الأميركية قد ارتكبت بالفعل خطأً استراتيجياً في تعاملها مع مصر خلال تلك المرحلة، وعرضت العلاقة لتوتر خطير؛ حيث شككت الإدارة الأمريكية في ثورة الشعب المصري، واستخدمت نفس توصيفات جماعة الإخوان، وعجزت عن رؤية الحشود الجماهيرية التي ملأت الشوارع والميادين مطالبة برحيل الإخوان، ومؤيدة لخارطة الطريق، التي طرحها القائد العام للقوات المسلحة والقوى السياسية والأزهر والكنيسة[63]، حيث لم تستوعب الإدارة أبعاد الأمر، وليس أدل على ذلك من استمرارية ترويجها لفكرة دمج الإسلاميين في النظام السياسي، وربط الاستقرار السياسي بوجودهم ومشاركتهم في العملية السياسية، وهو ما يعكس تخبطاً شديداً وانقساماً في الموقف الأمريكي، ما بين دعم مصر ودعم جماعة الإخوان[64]. ولقد اعتبر "مؤشر الديمقراطية" أن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قد وضعت الإدارة الأمريكية والرئيس أوباما في أزمة حقيقية، ومثلت دليلاً على خطأ حسابات أوباما السياسية، في مساندة نظام لا يحظى بالتأييد الشعبي، ما اعتبر مؤشراً علي فقدان النفوذ الأمريكي في المنطقة[65].

المبحث الثالث

موقف الإدارة الأمريكية من ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣

جاء رد الفعل الأمريكي الأول على الاطاحة بالرئيس مرسي، عبر تصريح رسمي للرئيس أوباما في الثالث من يوليو ٢٠١٣، بأن: "الولايات المتحدة لن تدعم أفراد معينين أو أحزاب سياسية معينة، وأنه في نهاية المطاف فإن مستقبل مصر لا يمكن تحديده إلا من قبل الشعب المصري، وإننا نشعر بقلق عميق إزاء قرار القوات المسلحة الإطاحة بالرئيس، الذى فاز بالرئاسة في انتخابات شرعية، وكذلك تعليق الدستور" [٦٦].

ثم أعقب ذلك بأربعة أيام اجتماعاً للرئيس

مع فريقه للأمن القومي، صدر عنه بياناً أكد علي أن: "الولايات المتحدة ترفض رفضاً قاطعاً الادعاءات الكاذبة التي يروجها البعض في مصر، ومفادها أننا نعمل مع أحزاب سياسية، أو حركات محددة لإملاء العملية الانتقالية في مص"، كما دعا البيان جميع المصريين إلى السير سوياً في مسيرة جامعة تسمح بمشاركة كل الجماعات والأحزاب السياسية، وحث جميع المسؤولين المصريين على إدانة استخدام القوة، ومنع وقوع المزيد من أعمال العنف، وطالب المتظاهرين بالتعبير عن مطالبهم سلمياً، ودعا جميع الأطراف إلى رأب الانقسامات في البلاد، ورفض الانتقام، والاتحاد معاً لاستعادة الاستقرار والديمقراطية. كما أكد المتحدث باسم البيت الابيض علي أهمية العودة السريعة والمسئولة للسلطة الكاملة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً في أقرب وقت ممكن، ثم دعا وزير الخارجية كيري المسئولين المصريين وحثهم على استعادة الديمقراطية، في الوقت الذي أبدت فيه الإدارة الأمريكية حرصاً واضحاً على عدم وصف هذا بـ "الانقلاب"، لأن ذلك من شأنه أن يتسبب في قطع تلقائي للمساعدات عن مصر بموجب التشريعات القائمة[٦٧].

وفي الثامن من يوليو، وعبر مؤتمر صحفي أعلن "جاي كارني" السكرتير الصحفي للرئيس، أنه: " لم نتخذ قراراً حول توصيف أو تسمية الأحداث في مصر التي أدت إلى تغيير في الحكومة، وإننا سنأخذ الوقت اللازم، وسنستعرض التزاماتنا القانونية، ونتشاور مع الكونجرس فيما يخص تعيين ووصف الأحداث التي وقعت"[٦٨]، ورغم اتسام الموقف الأمريكي في هذه الآونة بـ"الحذر"، وتجنب وصف ما حدث بـ"الانقلاب العسكري"[٦٩]، فقد حرصت الولايات المتحدة على تأكيد أهمية العودة سريعاً إلى المسار الديمقراطي، مرحبة بحذر بالإعلان الدستوري الذي أقره الرئيس المؤقت، والذي تضمن جدولاً زمنياً لتعديل الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

إلا أنه في هذا الصدد وانطلاقاً من تحليل موضوعي، لا يمكن الحديث عن موقف أمريكي واحد، فهناك ثلاثة دوائر، كان لكل منها موقفه وحساباته، التي شهدت تغييرات وتباينات واضحة خلال هذه المرحلة، وهي: الإدارة الأمريكية، حيث يمكن التمييز بين مواقف البيت الأبيض والخارجية ودوائر أجهزة الأمن القومي الأخرى، وهناك الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، ثم الدوائر الفكرية، ممثلة في مراكز البحوث والدراسات ووسائل الإعلام[٧٠].

ففيما يتعلق بالكونجرس، فلقد انتقد غالبية أعضاء الكونجرس ما حدث، داعين إلى تخفيض أو إلغاء الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية كوسيلة لمعاقبة مصر، حيث طالب أغلب أعضاء مجلس الشيوخ بضرورة وقف هذه المساعدات؛ نظراً لأن ما حدث هو من وجهة نظرهم "انقلاباً عسكرياً"[٧١]، كما اقترح خمسة من أعضائه تغيير الطريقة التي تقدم بها هذه المساعدات، مطالبين بمزيد من التركيز على الضمانات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون[٧٢]، إلا أنه على جانب آخر، فإن النائب إليوت إنجل ومعه الديمقراطيون في لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب، كانت لهم رؤية مختلفة، تقول بأن أي خطة لخفض المساعدات العسكرية لمصر ستكون من الخطأ، وأن الولايات المتحدة يجب أن تختار الوقوف إلى جانب الجيش الذى يمتلك القوة، فقال صراحة: "يجب أن نعمل على أساس مصالحنا الأمنية الوطنية ومصالح حلفاءنا في المنطقة اذا كان الخيار بين العمل مع القيادة العسكرية المصرية أو جماعة الإخوان، ويجب ألا نعرض للخطر علاقتنا مع الجيش المصري، والتي بنيناها عبر عقود"[٧٣].

أما فيما يخص البيت الأبيض، ورغم توصية فريق الأمن القومي بتعليق المساعدات ، إلا أن البيت الأبيض دعا إلى استمرار تقديمها، لاعتبارات تتعلق بالمصالح الأمنية، لكن الإدارة في ذات الوقت عمدت إلى تأخير تسليم عدداً من الطائرات القتالية للجانب المصري[٧٤].

ومن ثم، يلاحظ أنه منذ ٣ يوليو وحتى فض القوات المصرية لاعتصامي "رابعة العدوية" و"نهضة مصر" يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣، بما أسقطه من مئات القتلى واعتقال المئات من

أعضاء جماعة الإخوان ، لم تتخذ واشنطن أي موقف سلبي تجاه الحكومة المصرية، وظلت تصريحات المسئولين الأمريكيين تدور حول أهمية احترام القاهرة لحقوق الإنسان، حتى جاء فض الاعتصامين ليزيد ويعلي من نبره الانتقادات الأمريكية للإدارة المصرية، ففي ذات اليوم عقد وزير الخارجية كيري مؤتمرا صحفيا، دعا فيه إلى تعليق العمل بقانون الطوارئ في مصر، وتفادي العنف بين المعتصمين وقوات الشرطة والجيش، واحترام إرادة الشعب، كما أدان المتحدث باسم البيت الأبيض "جوش أرنست" لجوء قوات الأمن إلى العنف ضد المتظاهرين، في حين جاءت الإدانة الكبرى من الرئيس أوباما نفسه بعد يوم واحد، حيث قال في بيان صوتي من مقر عطلته: "إن الولايات المتحدة تدين استخدام العنف والإجراءات الأمنية التي اتخذتها الحكومة المصرية، ولابد من إنهاء حالة الطوارئ، التي تقيد الحريات الشخصية للمدنيين، وألا تستخدم السلطات المصرية العنف ضد المدنيين، وتحترم الحقوق العالمية للإنسان التي تدعمها الولايات المتحدة"، كما أصدر قرارا بإيقاف المناورات العسكرية المشتركة "النجم الساطع"، والتي كانت مقررة في سبتمبر، وفي تهديد بتراجع التعاون بين البلدين، مضى قائلاً: "إن التعاون التقليدي مع مصر لا يمكن أن يستمر كما كان بينما هناك من يقتلون في الشوارع، وشدد على أن الولايات المتحدة ستتخذ خطوات أخرى فيما يتعلق بالعلاقات مع مصر". ولقد جاء هذا التهديد، رغم تأكيده في ذات البيان على أهمية الشراكة مع مصر، واعتبارات مصالح بلاده في المنطقة، والتي تفرض عليها الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة المصرية[٧٥]، وعلي خلفية الصور التي تداولتها شاشات التلفاز في واشنطن لقوات الأمن المصرية فاتحة نيرانها أثناء الفض، دعا وزير الدفاع هاجل عبر بيان له المشير السيسي وحذره من أن هذا العنف يعرض علاقات التعاون بين البلدين للخطر، كما قدم الوزير كيري ذات النقاط لوزير الخارجية نبيل فهمي[٧٦].

ومنذ ذلك الحين اعتبرت الادارة الامريكية أن الإطاحة بالرئيس المنتخب هو "انقلابا عسكريا"، كان نتاج صراع سياسي عنيف بين كبرى القوى في مصر والمتمثلة في المؤسسة العسكرية من جانب، وجماعة الإخوان من جانب آخر، أدى إلى حرمان مصر من استكمال تجربتها الديمقراطية، وأعاد رموز النظام القديم إلى سدة الحكم مرة أخرى[٧٧].

وفي العاشر من أكتوبر ، وفي تطور متصاعد، تقرر بالفعل تخفيض المساعدات العسكرية ، حيث اعلنت المتحدثة باسم الخارجية "جين بساكي"، أن الولايات المتحدة قد حجبت بعض النظم العسكرية التي وعدت بها مصر، وكذا المساعدات النقدية حتى يتم احراز تقدم موثوق تجاه تشكيل حكومة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وقدرت الخارجية هذا الخفض بـ ٢٦٠ مليون دولار[٧٨]. ولقد استند هذا التصرف على ما يفرضه قانون المساعدات الخارجية الأمريكي لعام ١٩٦١، وذلك وفقاً لنص المادة ٥٠٨ ، التي تقول صراحة بعدم منح أي مساعدات إلى أي دولة انتخب بها رئيسا للحكومة وأطيح به عبر انقلاب عسكري أو مرسوم[٧٩]، كما فسّرت الإدارة الأمريكية هذه الإجراءات بأنها حل وسط ما بين رغبتها في توبيخ الحكومة المصرية جراء توسعها في حملاتها الأمنية ضد جماعة الإخوان، وما بين حاجتها للحفاظ على علاقة بنّاءة مع حليف عربي محوري كمصر[٨٠].

إلا أنه على جانب آخر، لم ترضخ وزارة الدفاع (البنتاجون) لتلك الضغوط التي انتهجتها الإدارة تجاه مصر واستمرت محافظة على مستوى جيد من التعاون، حيث دأبت واشنطن على الاحتفاظ بمسارين متوازيين في العلاقات، أولهما عسكري بين البنتاجون والجيش المصري، والآخر سياسي بين الإدارة والحكومة المصرية، ودائما ما كانت قناة الاتصال الأولى هي الأقوى والأقل عرضة للتأثر بأية خلافات، ومحافظة على علاقة مستقرة ووطيدة[٨١]، كما أبدت الغالبية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ومراكز الفكر انتقادات حادة لتعامل إدارة اوباما مع

الوضع في مصر، واصفة ذلك بأنه ينطوي على خطأ استراتيجي كبير[82].

كما أعرب الكثير من المحللين في مجال الشئون الدولية، عن اعتقادهم بأن تلك الخطوة ستأتي بنتائج عكسية، وأن استخدام الولايات المتحدة لمبيعات الأسلحة كورقة ضغط، من غير المرجح أن يكتب لها النجاح، وأن استمرار حجب المعونات لن يحقق الديمقراطية في مصر، وقد ينطوي على تكاليف قصيرة الأجل لبعض المصالح الاستراتيجية الأمريكية، كما سيكون لذلك أضرارا بالغة على العلاقات الثنائية، وسيدفع مصر دفعاً نحو تحويل بوصلتها السياسية من الغرب إلى الشرق، فضلاً عن عواقب ذلك الوخيمة على منطقة الشرق الأوسط ككل[83].

"هذا ليس الوقت المناسب لأمريكا كي تعاقب المصريين أو تطالب بانتخابات سريعة، مهمتنا الآن هي مساعدة الحكومة الجديدة، وزيادة عدد القرارات الاقتصادية الجيدة"، هكذا كانت عبارات الكاتب السياسي الأشهر توماس فريدمان. في حين رأى محلل آخر، أنه كان يتعين على صناع القرار الأمريكيين المضي قدما بحكمة أفضل، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه الإضرار بالعلاقات الثنائية، فالشرق الأوسط لا يزال مكانا خطرا، ومن شأن التعاون بين الولايات المتحدة ومصر التخفيف من حدة هذه المخاطر[84].

لكن الملاحظ أن الولايات المتحدة قد حاولت في تلك الآونة تحقيق قدراً من التوازن بين أهداف سياستها المعلنة وبين مصالحها الاستراتيجية والسياسية، حيث كان من الصعب على إدارة أوباما أن تتخلى عن مرسي الذى انتخب رئيساً وفق ما اعتبرته، انتخابات حرة ونزيهة، وأن تؤيد إبعاده من قبل الجيش، لأن ذلك من شأنه أن يعرض السياسة الديمقراطية الأمريكية لانتقادات دولية حادة، كونها تؤيد الديمقراطية فقط للجماعات غير الإسلامية، فضلاً عن أن جماعة الإخوان التي توددت إليها لأكثر من عامين، تعد أكبر التنظيمات السياسية في مصر، والتي تحرص الولايات المتحدة على عدم خسارتها، ومن ناحية أخرى، فان ملايين المصريين الذين عارضوا مرسي وجماعته ورحبوا بتدخل الجيش للإطاحة به، تحرص الولايات المتحدة أيضا على عدم خسارتهم، اذا لم تظهر دعماً لما حدث. هذا إلى جانب العلاقات الطويلة والعميقة والمتطورة منذ عقود مع الجيش المصري، والتي تحرص عليها الولايات المتحدة بشدة ، حيث أن استعداء المؤسسة العسكرية سيكون له عواقب وخيمة على العلاقات الاستراتيجية المشتركة[85].

ومن ثم، رأى أغلب المحللين . ويتفق الباحث مع ذلك . أن الجانب الأمريكي قد بنى استراتيجيته، في الغالب خلال هذه المرحلة، على معادلة مفادها أنه: إذا تمكن النظام الحاكم الجديد في مصر من تحقيق الاستقرار للدولة، وخرج منتصراً في صراعه مع جماعة الإخوان ، فلن يكون أمام واشنطن من خيار سوى التعامل مع هذا النظام، والبحث عن تعظيم مصالحها معه بكافة الطرق والوسائل .

المبحث الرابع

رد الفعل المصري تجاه موقف الإدارة الأمريكية

إن الرباط الوثيق الذي ربط ما بين المؤسسة العسكرية المصرية ونظيرتها الأمريكية كان غالباً ما يوصف من قبل المحللين بأنه زواجاً كاثوليكياً، وذلك لشدة ما يحرص عليه الطرفان من الاستفادة مما يقدمه الطرف الآخر له من تأمين ورعاية لمصالحه، لذا كان قرار تعليق المساعدات العسكرية لمصر قراراً خطيراً، رسم منحنى جديداً ومنعطفاً غير مسبوق في تاريخ العلاقات الثنائية، تولدت عنه ردود أفعال مختلفة على كلا الجانبين[86].

فعلي الجانب المصري، وعقب صدور القرار انتقدته الحكومة المصرية بشدة، ورأت أنه غريب في توقيته، حيث تخوض مصر حرباً

شرسة ضد الإرهاب، وتداخل مع ذلك تصاعد نبرة وحدة العداء للولايات المتحدة بالشارع المصري، وظهر أن هناك تياراً يرى أن واشنطن تؤيد جماعة الإخوان، وأن هذا التأييد يدفع بالأوضاع المصرية نحو المزيد من التعقيد والعنف، ناهيك عن ردود أفعال أخري تراوحت بين المطالبة بالتخلي عن المساعدات الأمريكية، وصولاً للمطالبة بمراجعة معاهدة السلام مع إسرائيل.

ومن ثم، كانت وجهة النظر المصرية الرسمية، وكذا رؤية القوى المدنية، مغايرة تماماً لنظيرتها الأمريكية، حيث رأوا أن ما حدث في ٣٠ يونيو كان ثورة كاملة وشاملة، تماثل تماماً ٢٥ يناير[٨٧]، ووصلت القوى المدنية في رؤيتها للأحداث إلى كونها نقطة تحول وجودية في تاريخ مصر، فمقابل النظرة الأمريكية للأحداث من منظور "الصراع السياسي على السلطة"، كانت نظرتها من منظور "النضال من أجل الحفاظ على الهوية المدنية للدولة المصرية"، كما رأت القاهرة أن الإدارة الأمريكية لم تراعِ في ردود فعلها في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، مدى الخطر الذي كان يمثله وجود جماعة الإخوان في الحكم على مصير وهوية الدولة[٨٨].

ولقد أكد الباحثان الأمريكيان شنيكر وتراجر، أن المصريين قد قارنوا ما بين دعم واشنطن للثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش"، وبين الموقف الأمريكي تجاه ما حدث في مصر، وخلصوا إلي أن الولايات المتحدة تفتقر إلى الاتساق في المواقف والموثوقية في هذا الشأن. ومن هنا، كان رد الفعل المصري تجاه واشنطن حاداً جداً، وشديد اللهجة دبلوماسياً، على لسان وزير الخارجية نبيل فهمي، الذي قال:" إن العلاقات بين البلدين في حالة اضطراب، وأن الشرق الأوسط برمته يمكن أن يعاني، ونحن الآن في حالة حساسة تعكس الاضطراب في العلاقة، وأي شخص يقول غير ذلك لا يتحدث بصدق"[٨٩].

كما صدر عن الحكومة المصرية عدة تصريحات أدانت الموقف الأمريكي واتهمته بمحاولة قطع الطريق على بلد تناضل من أجل حكم ديموقراطي يلبي طموحات شعبه، وبخذلان حليف استراتيجي في أوج محنته، كما أعرب النظام كذلك عن الاستياء الشديد تجاه واشنطن لعدة أسباب ، لعل أهمها كان التصور بأن الولايات المتحدة تؤيد جماعة الإخوان، بدلاً من الوقوف الى جانب القوى السياسية التي تعمل علي وقف انتشار حركات الإسلام السياسي في مصر، أو حتي البقاء على الحياد، بل أنها اختارت أن تكون في معسكر مرسي ودعم الإخوان[٩٠].

ومن ثم، تزايدت حدة ونبرة الاعتراض على التوجهات الأمريكية، وهو ما ظهر جلياً خلال مقابلة للمشير السيسي مع صحيفة الواشنطن بوست، حيث أشار إلى أن إدارة الرئيس أوباما تتجاهل إرادة الشعب المصري، وقال: " نتساءل حقاً ما هو دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع القوي الدولية الأخرى التي تؤيد أمن مصر واستقرارها ؟، هل قيم الحرية والديمقراطية صالحة فقط في بلادكم ؟ ، لقد تخليتم عن المصريين، أدرتم لهم ظهركم وهم لن ينسوا ذلك"[٩١]، وفي مقابلة أخري قال: " رغم العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ، فإن مصر سوف لن ترضخ للضغوط، سواء الفعلية أو التلميحات"[٩٢]، كما عبر سفير سابق لمصر لدى واشنطن عن امتعاضه، مؤكداً علي أن هناك بدائل أخرى يمكن لمصر اللجوء إليها حال استمرار الولايات المتحدة على هذا النهج، مشدداً علي أن مصر دائماً ما ترفض لغة التهديد أو سياسة "العصا والجزرة"، والتي ثبت فشلها في الحالة المصرية[٩٣].

وفي اتجاه متصل، قامت الخارجية المصرية بتحركات دولية موسعة ومكثفة لشرح ثورة ٣٠ يونيو وخطوات خارطة الطريق، التي تتضمن أجندة وطنية واضحة لبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية في إطار زمني محدد ، فضلاً عن جهود دبلوماسية لمواجهة الحملة السلبية والعدوانية التي يقوم بها أنصار

جماعة الإخوان بالخارج[٩٤]، وكانت رسائل الخارجية واضحة ومحددة وحازمة في وقت واحد: أن ما حدث في ٣٠ يونيو هو إرادة شعب بأكمله، عدا فصيل سياسي واحد وهو الإخوان، وإن ما حدث هو اختيار الشعب المصري، ويجب على الولايات المتحدة احترام هذا الاختيار، وإلا فإنها تعادى شعباً بأكمله وليس حكومة فقط[٩٥].

وإزاء استمرارية تصلب الموقف الأمريكي، ذهب بعض المحللين إلى أن المشير السيسي، بعد أن أمن دعماً مالياً من كل من العربية السعودية والإمارات العربية، اختار عن قناعة تسريع الاتجاه نحو موسكو، على ضوء قراءة وفهم لطبيعة القوة المتزايدة لروسيا في المنطقة، في مقابل انحدار نفوذ الولايات المتحدة، كقوة عظمى سادت دون منازع بالمنطقة منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣[٩٦]، كما أكد الكاتبان الأمريكيان شينكر وتراجر، على أن حالة انعدام الثقة بين الجانبين المصري والامريكي، دفعت السيسي إلى ذلك الخيار، فكانت روسيا وجهته الأولى في فبراير ٢٠١٤، طالباً منها المساعدة لتنويع مصادر بلاده من المشتريات العسكرية، وهو ما تم بالفعل عبر التوقيع خلال الزيارة على عدة صفقات بقيمة ملياري دولار[٩٧].

واستمر التقارب المصري الروسي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في يونيه ٢٠١٤، فكانت روسيا أيضا من أوائل الدول التي زارها رئيساً في ١٢ أغسطس من نفس العام(*)، كما زار الرئيس بوتين القاهرة في ٩ـ ١٠ فبراير ٢٠١٥، في أول زيارة لمصر منذ ١٠ سنوات، وكانت هديته للرئيس السيسي عبارة عن بندقية كلاشينكوف، بما يحمله ذلك من معان وما يوجهه من رسائل[٩٨]، كما كانت الزيارة تدشيناً لعلاقات جديدة دعمت بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية الكبيرة، خاصة المشاركة الروسية في منطقة التجارة الحرة، وزيادة الصادرات المصرية إلى روسيا، إلا أن الاتفاق الأهم كان التزام روسيا ببناء مفاعل نووي في منطقة الضبعة[٩٩].

وفي ذات الاتجاه، تمت العديد من الزيارات المتبادلة بين المسئولين العسكريين في البلدين، ولقد صاحب تلك الزيارات حديث ممتد في الإعلام المصري، عن أن هدفها هو تنويع مصادر تسليح الجيش المصري للتخلص من الضغوط الأمريكية، وذلك رغم التصريحات الرسمية الصادرة عن الرئاسة والخارجية، التي تنفي ذلك، وتؤكد علي أن مصر تسعى إلى علاقات متوازنة مع الجميع، وأن انفتاحها على روسيا، لا يعني قطعها مع الولايات المتحدة[١٠٠].

فمصر تعتمد على ٦٠ ـ ٦٥٪ من نظم تسليحها على الولايات المتحدة، وإنه لا يمكنها التحول ١٨٠ درجة في هذا الشأن، لكن بوسعها التنويع شيئاً فشيئاً، وهو ما بدأت فيه بالفعل عبر تلك الصفقات[١٠١].

ووفقاً لما ذكره عدد من المسئولين العسكريين المصريين: أن عدم فرض روسيا لشروط على مبيعات الأسلحة يجعلها شريكا أكثر موثوقية من واشنطن، التي حظرت تصدير الأسلحة للقاهرة ريثما يحدث إصلاح سياسي[١٠٢]، ومن هنا يمكن فهم اتجاه القيادة المصرية صوب روسيا، وما تردد منذ فترة عن صفقة أخرى تشمل تزويد مصر بـ ٢٤ طائرة عسكرية مقاتلة متطورة من طراز ميج ٣٥، التي هي درة سلاح الطيران الروسي، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة محاولة للإخلال بالتوازن العسكري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط[١٠٣].

وفي ذات الاتجاه، وقعت مصر وفرنسا اتفاقاً في فبراير ٢٠١٥، لشراء ٢٤ طائرة "رافال"، ووقتها استدعى الإعلام ذات الكلمات المصاحبة للتقارب المصري الروسي، وكون الهدف هو كسر الاحتكار الأمريكي لتسليح الجيش المصري، والممتد لأكثر من ثلاثين عاما[١٠٤].

على الجانب الآخر، كان رد الفعل الأمريكي عصبياً تجاه تقارب القاهرة ـ موسكو لأسباب عديدة ، لعل أبرزها التخوف من أن يحل التسليح الروسي للجيش المصري محل الأمريكي، ومن ثم لن تكون هناك رقابة

أمريكية علي مستوى تسليح الجيش المصري وأنواعه، بما يحمله ذلك من تهديد لأمن إسرائيل، الذى يحظى بأولوية المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن تداعى النفوذ الأمريكي في مصر بل وفى المنطقة العربية، حال تخلي مصر عن المعونة العسكرية والاقتصادية الأمريكية[١٠٥]، فضلاً عن مبعث آخر للقلق وهو تكفل كل من السعودية والإمارات العربية بشراء الذخائر الروسية لمصر، وقرار الرياض تمويل شراء أسلحة روسية وفرنسية بقيمة ٥ مليار دولار، ما يؤشر بوضوح إلى استياء السعوديين من السياسة الأمريكية بشأن قضايا إقليمية حساسة، كإيران وسوريا ومصر، مشيرين إلي أن استمرارية مثل هذا النهج قد يمكن القاهرة من شراء نظم أسلحة غير مسبوقة ومتقدمة للغاية ومثيرة للجدل رغم اعتراضات واشنطن وإسرائيل[١٠٦].

❖ ولا جدال في أن رد الفعل المصري تجاه واشنطن، والمباغتة بالتوجه شرقاً، قد برهن على مدي قدرة وحرية حركة الدبلوماسية المصرية والقرار السياسي المصري تلافياً لأثر التخلي الأمريكي، ومتفحصاً لقدراته في تكوين تحالفات قوية، وهو ما كان له بالغ الأثر في مجال التعجيل . فيما بعد . باستئناف المساعدات الأمريكية، بيد أنه في هذا الصدد لا يمكن تجاهل أو إغفال أن البعض في دوائر الحكم المصرية مازال يرى في واشنطن الحليف الأفضل، نظراً لما تحمله ذاكرتهم من إرث قديم يجعل من روسيا حليفاً لا يُركن إليه وقت الأزمات[١٠٧].

المبحث الخامس

تداعيات الموقف الأمريكي على العلاقات الثنائية

إن التفاوت الواضح في الرؤى بين الطرفين المصري والأمريكي ، لم يكن السبب الوحيد وراء تدهور العلاقات عقب ثورة ٣٠ يونيه، ولكن المرجح أن كل طرف لم يقدّر رؤية وأولويات ومخاوف الطرف الآخر، فالولايات المتحدة رأت أن "المشروع السياسي" للمؤسسة العسكرية المصرية يعمد إلى انتهاك الحريات، وتقييد الفضاء السياسي، ومنح العسكريين امتيازات خاصة في الحياة السياسية، وفي المقابل كانت هناك حالة من الارتياب الشديد والتشكك لدى الطرف المصري تجاه مكون "أجندة الحرية" في السياسة الأمريكية، حيث رأت القاهرة أن الإدارة الأمريكية لم تراع في ردود فعلها تجاه الأحداث، مدى الخطر الذي كان يمثله وجود جماعة الإخوان في الحكم على مصير وهوية الدولة المصرية[١٠٨].

فضلاً عن أن التوتر خلال هذه المرحلة كان . من منظور عدد من المحللين . نتاجاً لخلاف نبع من أمرين أساسيين وهما: أولاً- طبيعة السياسة الأمريكية في المنطقة ومحاولة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يستهدف تغيير الهوية العربية عبر طريقين، الأول . إذابة العالم العربي في كيان أكبر أكثر تعددية من الناحية الدينية والمذهبية والعرقية، والثاني . تفتيت الدول العربية على أسس دينية ومذهبية وعرقية أيضاً. وثانياً . نتيجة الخلاف حول دعم القوات المسلحة المصرية للشرعية الواقعية في ٣٠ يونيو، بانحيازها للمصريين الذين اعتصموا بالشوارع تصحيحاً لمسار الثورة وإنهاءً لحكم جماعة الإخوان، وهو التوتر الذى أدى إلى العديد من السلبيات السياسية والعسكرية والاقتصادية، التي لم يسبق لمصر أن واجهتها من قبل في علاقاتها مع الولايات المتحدة، حيث أسقطت الثورة ذلك المشروع الهادف لتمكين تيار الإسلام السياسي من أنظمة الحكم في دول المنطقة، والذى يتمحور حوله وبه مشروع إعادة هيكلة الشرق الأوسط الكبير وفقاً للمنظور الاستراتيجي الأمريكي[109].

وبالتالي كان رد الفعل الأمريكي إزاء تلك الخسارة الاستراتيجية منفعلاً وقاسياً، رغم محاولة اعمال الدبلوماسية، فبعد أيام قلائل من حديث الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذى ترك انطباعاً إيجابياً لدى البعض، أصدر قراراً . كما سبق . بتجميد وتعليق بعض المساعدات العسكرية

لمصر، والتي تتضمن طائرات إف ١٦.، وطائرات أباتشي القتالية، ودبابات إم ١٠، وصواريخ هاربون، وتعليق تسليم المساعدات النقدية (٢٦٠ مليون دولار)، مع عدم تعليق المساعدات المخصصة لحماية الحدود ومحاربة الإرهاب، رغم أن طائرات الأباتشي تدخل ضمن نطاق أسلحة حماية الحدود وضمان الأمن في سيناء، وهو الأمر الذى نسف كافة الأوهام التي نسجها البعض عقب هذا الخطاب[110].

ولعل تلك الضربة كانت شبه قاصمة لمصر، حيث كان لها تداعيات شديدة الخطورة والسلبية، نظراً لاحتياج الجيش المصري القوي لطائرات "إف ١٦."، وهو ما يؤثر تأثيراً بالغاً على مدي جاهزية واستعداد الطيران المصري للقيام بمهامه ودوره في المنطقة، فضلاً عن دور هذه المقاتلات الحيوي مع البحرية في الحفاظ علي منطقة مضيق باب المندب[111]، إلي جانب، أن الحصول على مروحيات "أباتشي" يمثل أهمية كبيرة لمصر، لمواجهة تمرد الجماعات الارهابية في سيناء، حيث أن تلك المروحيات تعتبر النظام المفضل لدى القاهرة في حملتها لمكافحة الإرهاب، وان عدم توافرها يشكل معوقاً كبيراً أمام انجاز تلك المهمة، كما أن تعطل جداول الصيانة الدورية لها سيعمل على تعطيل أكثر من ثلث القوة الحالية لدى مصر والبالغة وقتئذ ٣٥ طائرة . وما زاد الأمور تعقيداً ، ما صرحت به مصادر عسكرية مصرية، من أن تحذيرات السفر التي أصدرتها الخارجية الأمريكية، وعمليات الإخلاء المتفرقة والمؤقتة للأمريكيين "غير الضروريين" من مصر، قد أعاقت عمليات الصيانة المستمرة واللازمة، التي يقوم بها المقاولون الأمريكيون في هذا الشأن، فضلاً عن استمرارية الاعتماد المصري علي الولايات المتحدة فيما يخص التدريب وقطع غيار المعدات، ما جعل مصر في موقف غاية في الصعوبة والتعقيد[112].

ولقد لمس هذا القرار . وقف المساعدات . وتراً حساساً لدي الضمير المصري، لكونه يتعلق بالقدرة العسكرية، والتي تعني قدرة الدولة على خوض الحرب أو ردع القوى المعادية ومن عواملها الرئيسية، علاوة على عدد الأفراد الممكن تعبئتهم لحمل السلاح، وكميات وأنواع الأسلحة، إلي جانب العناصر غير المادية كالقيادة والتدريب والمعنويات[113].

وتوالت الأحداث ومعها البيانات والتهديدات الأمريكية، حتى قررت مصر التعامل مع الدب الروسي، اختباراً لحدود وحيوية تحالفاتها الجيوسياسية، فقررت موسكو في ديسمبر ٢٠١٣ انها ستبيع ما قيمته ٢ مليار دولار معدات عسكرية للقاهرة، إلا أن دبلوماسيون غربيون في القاهرة نظروا إلى تلك الخطوة بتشكك، مرجحين ان تكون الغلبة في نهاية المطاف للعلاقات مع واشنطن، حيث أن التعديل التحديثي للجيش المصري بمعدات روسية تعتبر عملية باهظة التكلفة وطويلة الأمد[114].

ورغم صدور عدة تطمينات من المسئولين المصريين صوب واشنطن، إلا أن تلك الصفقة الروسية كانت بمثابة انذاراً بتخفيض تدريجي لقدرة واشنطن على السيطرة على نوعية وكمية الأسلحة التي تحصل عليها القاهرة، والحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة، وما إذا كانت مصر تنوي الحصول على نظم دفاعية تغير من قواعد اللعبة في المنطقة، كنظام الصواريخ "إس ٣٠٠" وطائرات ميج ٣٥ والأسلحة المضادة للدبابات "كورنيت"، وهو ما دفع واشنطن إلي تحذير القاهرة بشدة من المخاطر التي تشكلها تلك المشتريات على المساعدات الأمنية الأمريكية والعلاقات الثنائية ككل، وعلي التعاون الاستراتيجي ومستوى الثقة مع إسرائيل، مشيرة إلى أن تغير الوضع القائم سوف يقوض تلك الثقة، ويعرض معاهدة "كامب ديفيد" للخطر[115].

حيث ترسخ اعتقاد لدي الادارة الأمريكية أن تلك الخطوة قد يكون من شأنها اجتثاث جذور الولايات المتحدة من المنطقة وافقادها السيطرة على الأمور؛ خاصة وأن روسيا ترى في مصر صيداً ثميناً لا يجب التفريط فيه،

بعدما اصبحت بوارجها البحرية في ميناء طرطوس السوري غير آمنة، وأنه يجب استبداله بمنطقة أخرى علي المتوسط تكون أكثر أمناً واستقراراً، كما لم يقتصر الخطر على نمو وتمدد نفوذ روسيا في المنطقة، بل إن هذا الأمر قد يتيح الفرصة امام إيران . الساعية إلى الشراكة مع مصر . كي تمد أذرعها أفقياً مروراً بالعراق وسوريا ولبنان لتصل إلى مصر، ما يضيق الخناق على الدولة العبرية، ويجعلها عرضة للأنياب الإيرانية، ومن ثم يصبح اشتعال الصراع في المنطقة أمراً حتمياً .

كذلك فإن المعادلة السياسية البسيطة تقضي بأن وقف المساعدات العسكرية، وإن كان ضربة موجهة للجيش المصري، فإن أولي خسائر الجانب الأمريكي من جراء تراجع قوة الجيش المصري ستكون لصالح الإرهاب في المنطقة، وهو ما ينعكس بالسلب علي المصالح الأمريكية، فتكون بذلك أول الخاسرين . علي جانب آخر، فان التداعيات شملت كذلك الجانب الاقتصادي، فقطع شريان المساعدات العسكرية عن مصر سوف يترك بصمته الواضحة على الاقتصاد الأمريكي ؛ والتداعيات المتوقعة ستكون خسارة المقاولين الأمريكيين، خاصة صانعي طائرات بوينج وإف ١٦. ، وتلك خسارة اقتصادية باهظة للاقتصاد الأمريكي[116] .

ومن ثم ، وعلى ضوء دراسة وتحليل كافة هذه المعطيات، بدأ نوع من التحول في الرؤية الأمريكية تجاه مصر، جاء عبر محاولة طرفي العلاقة التخفيف من أثر تلك التداعيات، بالإعلان عن الإدراك المتبادل لأهمية كل طرف للآخر، غذى ذلك تصريحات الرئيس أوباما في الجمعية العامة، والتي تضمنت اعترافاً بأن الرئيس المعزول "محمد مرسى" قد فشل في إدارة الدولة المصرية على طريق الديمقراطية، وهى التصريحات التي وظفت بدرجات متفاوتة من كلا الطرفين للتأكيد على الأهمية المتبادلة للعلاقات فيما بينهما، ثم ما صرّح به وزير الدفاع هيجل بأنه أبلغ نظيره المصري، بأن البنتاجون سيواصل علاقاته العسكرية مع مصر انطلاقا من حرص الجيش الأمريكي علي الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية مع القاهرة، وبالنظر إلى عبور السفن الحربية الأمريكية لقناة السويس، ومن شأن منع ذلك تكبد الولايات المتحدة لخسائر مالية تتجاوز أضعاف قيمة الدعم الذي تقدمه لمصر، فالقناة تتحكم فيما لا يقل عن ٤٪ من حركة النفط العالمية، و٨٪ من حركة التجارة البحرية[117] .

وفي الوقت ذاته، فإن الإدارة الأمريكية كانت حريصة على ألا تذهب العلاقة بعيداً، وأن يستمر التعاون في العديد من القضايا، كمكافحة الإرهاب والمساعدة الاقتصادية، والتعاون الأمني (العسكري بالأساس) . ومن هنا، أعربت الإدارة الأمريكية عن الدعم " لخارطة الطريق" الانتقالية في مصر، مع الحرص علي استعادة المساعدات العسكرية المعلقة، وهو الأمر الذي اعتبره الكثيرون من أنصار جماعة الإخوان خيانة من الولايات المتحدة ، حيث اعطت بذلك الضوء الأخضر "للانقلاب" وفق منظورهم[118] .

المبحث السادس

أبعاد وطبيعة التغير في الموقف الأمريكي تجاه مصر

كانت الخيارات العملية أمام الإدارة الامريكية قد أصبحت محصورة نسبياً بحكم الوضع القائم في مص، والاضطراب الذي تعانيه المنطقة بأكملها، وكذلك بحكم تراكم التجارب والخبرات التي تحملها الذاكرة الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن الديناميكية المطلوبة للتعامل مع الأحداث المتلاحقة[119] ، وقد شدد الرئيس الأمريكي في تصريحاته المتعاقبة خلال هذه الفترة، على أن الإدارة تقوم بعمل تقييم شامل حول العلاقات الثنائية، وأضاف: "أعتقد أن معظم الأمريكيين سيقولون إن علينا الحرص على ألا نظهر أننا ندعم سلوكاً يكون مخالفاً لقيمنا ومثالنا، لهذا السبب نقوم بمراجعة علاقتنا بمصر"[120] .

وفي المحصلة، لوحظ أن العلاقات بين البلدين قد واجهت تحديات أربع رئيسية، وهي: أن تعترف واشنطن بالتزام مصر بخريطة المستقبل ومسار الديمقراطية، وأن القاهرة تواجه حرباً مع الإرهاب، وأنها في مرحلة إعادة بناء سياسي واقتصادي بعد فترة من الاضطرابات، وأخيراً أن القاهرة لن تقبل مجدداً بالشروط والإملاءات والتدخل الأمريكي في شئونها، من موقع أنها الطرف الأضعف[١٢١].

ومن هنا، كانت الرسائل الواردة من واشنطن تحمل الكثير من التضارب، حيث حاول البيت الأبيض حصر العلاقات في اطار لغة المصالح الأمنية والاستراتيجية، بينما اتفق كل من البنتاجون والاستخبارات مع رؤية وزارة الخارجية، التي كانت تعلن جهاراً أنه يجب إعادة العلاقات إلي مسارها الصحيح، وأن تستعيد الولايات المتحدة أقوى وأقرب العلاقات مع مصر، في حين ظل الكونجرس منقسماً، ما شكل أحد أهم العوائق أمام عودة العلاقات لطبيعتها[١٢٢].

بينما دعم الاتجاه الايجابي في هذا الشأن، ما ذهب إليه عدد من كبار المحللين السياسيين الأمريكيين، أمثال إريك تراجر، الذي رأى أن تأجيج التوتر مع مصر ليس في مصلحة واشنطن، نظراً لدور مصر باعتبارها شريكاً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة، حافظت على السلام مع إسرائيل منذ ١٩٧٩، وتعمل بالتنسيق حول مجموعة كبيرة من المهام والأنشطة الإقليمية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، كما تحظى واشنطن بحق الأفضلية في عبور قناة السويس، وكذا التحليق وعبور المجال الجوي المصري، لتجهيز قواعدها العسكرية في الخليج العربي، فضلاً عن دعمها للجهود ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIS)[١٢٣]، وهو ما أوضحه تراجر باستفاضة، خلال جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية بمجلس النواب تحت عنوان "مصر بعد عامين من حكم مرسي"، حيث طالب الكونجرس بضرورة دفع الإدارة إلى إجراء حوار استراتيجي مع مصر، نظراً لأن المناخ الإقليمي يحتم على الولايات المتحدة استعادة علاقتها مع مصر على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة، مع منح فرصة لمراجعة علاقات المساعدات العسكرية في إطار ثنائي وتنسيق استراتيجيتى الدولتين ، على ضوء التحديات الإقليمية الجارية، لاسيما وأن مصر شريكا استراتيجيًا ضد إيران، ومن شأن تعزيز العلاقات بين واشنطن والقاهرة، أن يطمئن الحلفاء في منطقة الخليج بأن واشنطن لا تتجه نحو التقارب مع طهران[١٢٤].

وتدريجياً بدأ موقف الإدارة الأمريكية يتزحزح شيئاً فشيئاً، في اتجاه القبول بالوضع الجديد في مصر، حيث عدل الرئيس الأمريكي من لهجته الدبلوماسية، فاعترف بأن لواشنطن مصالح استراتيجية وأمنية مهمة مع القاهرة، كما أنه باستمرار الموقف الأمريكي المتعنت، فإنها بالفعل تخاطر بخسارة إقليمية فادحة، ليس فقط بفقد تحالفها الوثيق مع القاهرة، ولكن مع دول الخليج أيضاً التي تدعم مصر قلباً وقالباً منذ ٣٠ يونيو[١٢٥].

ومن ثم، وبغية احداث قدر من التوازن في العلاقات الثنائية وحفاظاً على المصالح، أجرى الرئيس أوباما في يونيو ٢٠١٤، اتصالاً هاتفياً بالرئيس السيسي لتهنئته على تنصيبه رئيساً، عبر خلاله عن التزامه بالعمل معاً لتعزيز المصالح المشتركة، والتزامه بشراكة استراتيجية بين البلدين، مؤكداً استمرارية دعم الولايات المتحدة للطموحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري واحترام حقوقه العالمية، كما قام وزير الخارجية كيري بعدة زيارات للقاهرة صرح خلالها، أن مصر شريكاً حيوياً تلتزم واشنطن بالعمل معه، وأن هناك مؤشرات على أن قادة الجيش المصري مستعدون لإرساء الديمقراطية في البلاد[١٢٦].

أعقب ذلك تطور مفاجئ، حيث اعترف كيري وهيجل بثورة ٣٠ يونيو، وحمل كيري صراحة جماعة "الإخوان" مسئولية ما آلت

إليه الأوضاع ومحاولة سرقة ثورة ٢٥ يناير، بينما واصلت وزارة الدفاع "دبلوماسية الهاتف"، عبر اتصالات تنسيقية يومية بوزارة الدفاع المصرية، كما نشرت الخارجية الأمريكية فحوى المكالمة الهاتفية لكيري مع نظيره المصري نبيل فهمي، قبل شهادته أمام الكونجرس . المطلوبة لاعتماد مبالغ المساعدة لمصر للعام المالي ٢٠١٤ . والتي أكد خلالها أن مصر تحافظ على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة . بما في ذلك قيامها بالتصدي للتهديدات العابرة للحدود كالإرهاب وانتشار الأسلحة، وأن مصر متمسكة بالتزاماتها بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وأن مصر لا تزال كما كانت منذ عشرات السنين، شريكاً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة[١٢٧].

ثم جاء التحول الأكبر والأهم في مسار العلاقات عبر المكالمة التي بادر خلالها الرئيس أوباما الرئيس السيسي يوم ٣١ مارس ٢٠١٥، بإعادة المساعدات العسكرية واستكمال توريد المتفق عليه من طائرات "إف ١٦."، مؤذناً بدخول العلاقات بين البلدين في طريق المصالح وفقط، وأن تغيير موقف واشنطن ودعمها لجماعة "الإخوان" أصبح بمعزل عن هذه المصالح، ولن يكون بعد ذلك ورقة حاضرة في إطار العلاقات[١٢٨]، وفي ذات اليوم اتصل وزير الدفاع الأمريكي بنظيره المصري ليبلغه ذات الأمر، وقبلها تلقى مدير المخابرات العامة المصرية دعوة عاجلة لزيارة واشنطن للقاء مع وزير الخارجية، أعلن على اثره إلغاء قرار حجب تسليم عشر طائرات هليكوبتر "أباتشي"، وصرف مبلغ التحويل النقدي (٢٦٠ مليون دولار)، وفي سابقة كانت الأولى من نوعها، ذكر بيان وزارة الدفاع الأمريكية حول الإفراج عن الأباتشي إلى اعتبار مكافحة الإرهاب في مصر "مصلحة قومية أميركية"[١٢٩].

وبذلك استأنفت الولايات المتحدة مساعداتها لمصر من جديد، إدراكاً منها للأهمية الجيوسياسية لمصر، وحجم مصالحها الاستراتيجية معها، إلا أن تلك العودة جاءت بشكل جديد بحسب بيان للبيت الأبيض، حيث قسمت المساعدات إلى أربعة أفرع، وهي: مواجهة الإرهاب، وحماية الحدود، والأمن في سيناء، ثم حماية الدفاع البحري والمائي[١٣٠].

وبذلك حرص القطب الأمريكي من خلال ذلك التغير وهذا التوجه الجديد، على الحفاظ على صفقات السلاح للجيش المصري، وما يستتبعه ذلك من تدريب ومناورات مشتركة وبرامج للتسليح ؛ بهدف ضمان استقرار المنطقة وأمن اسرائيل، ومحاربة الإرهاب عبر التعاون الاستخباراتي بين جهازي الدولتين، فضلا عن احتواء خطر إيران على دول المنطقة ، إلى جانب أن استتباب الأمن في المنطقة يدعم الاستقرار الأمني في منطقة قناة السويس، ويضمن تدفق البترول من دول الخليج إليها[١٣١].

ومن هنا اعتبرت العديد من وسائل الإعلام المصرية . الرسمية والخاصة . هذا القرار بمثابة رضوخ أمريكي للإرادة المصرية تحت وطأة المصالح، وتحت ضغط أحدثه تقارب القاهرة مع روسيا، وتوقيع صفقة الـ "رافال" مع فرنسا في فبراير ٢٠١٥[١٣٢]، وهو الأمر الذي سبق وتنبأ به أحد قادة حزب التجمع اليساري المصري(*)، بقوله:" في النهاية سترضخ أمريكا للأمر الواقع في مصر، وستهيأ نفسها للعمل معه، من أجل مصالحها المرتبطة بالشرق الأوسط "[١٣٣].

في حين أكد عدد من العسكريين أن عودة مصر لدورها الإقليمي سياسياً وعسكرياً، كان عاملاً حاسماً في جعل البيت الأبيض يعيد حساباته، ويختار هذا التوقيت تحديداً لإعادة التعاون، مستبعدين أن يكون هذا القرار رضوخاً أو حتى مفاجأة، فالعلاقات بين البلدين وإن خيم عليها التوتر خلال فترة ما، تحكمها مصالح مشتركة شديدة العمق، يدركها جيداً المتابع للعلاقات منذ الإطاحة بمرسي في الثالث من يوليو ٢٠١٣[١٣٤].

ولقد أشار "ديفيد أجناتيوس" . الكاتب البارز بالواشنطن بوست ـ إلى اعتراف أحد المسئولين الأمريكيين، بأن قرار أوباما بعودة التواصل مع مصر يعد نموذجاً لكيفية تغلب الواقعية

السياسية على المثالية، وأنه ايضاً يعبر عن السياسة الصحيحة في الوقت الصحيح[١٣٥]. وفي ذات السياق، أكد "آرون ميلر" الدبلوماسي المعني بشئون الشرق الأوسط عبر مقال بصحيفة نيويورك تايمز، بعنوان "أميركا ليس لديها خيارات في مصر"، أن الجيش هو القوة الرئيسية في مصر، وحسنا فعلت إدارة أوباما بتخليها عن إقرار الديمقراطية هناك وإيثارها العمل مع الجيش وليس ضده، فلولاه لغرقت مصر في الفوضى والتفسخ[١٣٦].

❖ ومن ثم، يلاحظ أنه رغم ملامح التأزم التي اتسمت بها العلاقات خلال هذه الفترة، فان الأمور لم تصل إلى مرحلة القطيعة، وهو ما يمكن ارجاعه إلى عدد من العوامل منها:

أولاً- الأطر الفكرية الحاكمة لصانع القرار الأمريكي، والتي ترجح دائماً المدخل الواقعي في التعاطي مع العلاقات الخارجية، فواشنطن على استعداد لإقامة علاقات مع أي نظام حكم في مصر ما دامت هناك مصالح مشتركة يتم صيانتها.

ثانيًا- استدعاء موقف كل من المملكة السعودية وإسرائيل أضفي المزيد من التعقيدات على الموقف الأمريكي؛ فكلا الدولتين تدعم الخطوات التي تتبناها السلطة الحاكمة في مصر، كما أن تل أبيب طالبت بشكل مباشر وغير مباشر الإدارة الأمريكية بعدم تقليص المساعدات للجيش المصري، تحسبًا من تأثير ذلك في أمن إسرائيل وتدهور الوضع الأمني في سيناء، فشكلت تلك المعطيات حائلاً دون مزيد من تدهور العلاقات المصرية الأمريكية.

ثالثًا- العلاقات المتميزة التي تجمع بين البنتاجون وقادة المؤسسة العسكرية المصرية، خاصة وأن بعض هؤلاء قد تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة، وفي مقدمتهم وزير الدفاع السابق ورئيس الجمهورية الحالي عبد الفتاح السيسي، ووزير دفاعه الفريق أول صدقي صبحي، فضلاً عن أن فريقاً كبيراً داخل واشنطن يدرك جيداً أن استمرارية العلاقات مع القاهرة وديمومة المساعدات الأمريكية؛ يحفظان للولايات المتحدة نفوذها في مصر، ويصونان مصالحها في المنطقة بدرجة كبيرة[١٣٧].

ولعل أغلب التحليلات في هذا الشأن، قد ذهبت إلى ان الإدارة الأمريكية قد حسمت ذلك الأمر على ضوء معادلة تقضي بأنه: إذا تمكن النظام الحاكم الجديد في مصر من تحقيق الاستقرار للدولة، وخرج منتصراً من صراعه مع جماعة الإخوان، فلن يكون أمام واشنطن سوى التعامل مع هذا النظام، والبحث عن مصالحها معه. وعلى صعيد آخر، مدى تأثير قدرة النظام المصري على توظيف شبكة تحالفاته الإقليمية والدولية في ملف العلاقات الأمريكية. فمن ناحية، وفرت شبكة التحالفات الإقليمية مع الدول الخليجية للقاهرة غطاءً إقليمياً منحها زخماً أكبر في التفاعل مع المواقف الأمريكية، نظراً للمصالح المتشابكة والمعقدة التي تجمع الولايات المتحدة بالدول الخليجية. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات مع دول كبري كروسيا والصين، تسمح للنظام المصري بمساحة مناورة، قد لا تكون كبيرة، ولكنها كافية لإظهار حجم عواقب سياسة واشنطن تجاه مصر. وهو ما قاد واشنطن في النهاية إلي حسم الأمر، بعد متابعة المشهد والوصول إلى النتيجة النهائية عبر استقرار نظام يحظى بدعم شعبي قوى.

المبحث السابع

مستقبل العلاقات الثنائية .. رؤية تحليلية

لقد بعث قرار إنهاء إيقاف المساعدات وعودتها مجدداً بإشارة واضحة لا تخطئها العين، مفادها: أن البلدين قد دخلا بالفعل مرحلة يمكن أن يطلق عليها "مرحلة المصالح وفقط"، تجاوز الأمر فيها الحديث حول رفع اليد من جانب واشنطن عن جماعة الإخوان، إلى ما يتعلق بإدراك الولايات المتحدة لدور مصر على مستوى الوضع الإقليمي المتردي ومدي تأثيرها فيه، حيث بات من الواضح أن مصر قد أصبح لها أذرعاً سياسية وعسكرية

في المنطقة، ولها دوراً فيما يخص الأوضاع الخطيرة والملفات الرئيسية والحساسة كليبيا واليمن وغيرها، ما دفع واشنطن نحو إحداث مثل هذا التحول النوعي في العلاقات، فضلاً عما سببه استمرار وقف المساعدات من مردود شديد السلبية على الشارع المصري حصدت تداعياته واشنطن بدرجة ملحوظة[١٣٨]. وبإعادة المعونات أغلقت الإدارة الأمريكية صفحة جماعة "الإخوان" على الأقل من الناحية المادية، كما أغلقت الحديث عن تحفظها على النظام الحالي، ومدي شرعية السلطة وتمثيلها للشعب، مع العمل علي تدشين أساساً جديداً للعلاقات، والذى يرجح أن يأخذ شكل العمل الاستراتيجي المشترك، كما جاء توقيت هذا القرار أو التوجه، متزامناً مع عودة مصر القوية إلى محيطها الإقليمي، وبروز قيادتها لفكرة القوات العربية المشتركة، عكس الاعتقاد الذى ظل سائداً لدى الإدارة الأمريكية من انكفاء مصر على ذاتها وارتباكها حول ذلك، تحت تأثير ما تقوم به عدد من الأطراف كقطر وتركيا[139].

ومن هنا ، رأى معظم المحللين أن الترابط خلال هذه المرحلة ما لبث وأن عاد إلى سابق عهده، غير أن الأمر يستلزم وبقوة دراسة واستيعاب الدوافع التي وقفت خلف ما حدث وأفضى بالعلاقات صوب هذا المنحى . ولقد وصف تقرير لصحيفة "ديلي تليجراف" البريطانية استئناف هذه المساعدات، بأنه بداية لعملية تطبيع للعلاقات المصرية . الأمريكية، لكون مصر أحد أهم حلفاء واشنطن التاريخيين في المنطقة، وهو ما دفع نحو تخطي تلك المرحلة من التباين في المواقف والرؤى، وأن تظل العلاقات ذات طابع استراتيجي وفق تقييم كلا الطرفين[140].

على جانب مختلف يري آخرون، ومنهم "ستيفن كوك" أن العلاقة الاستراتيجية بين البلدين لم تعد قابلة للتطبيق في الوقت الراهن، حيث لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى مصر لاحتواء الاتحاد السوفييتي السابق، وإحلال السلام مع إسرائيل أو احتواء الشيوعية في شرق أفريقيا، فالأسس التي بنيت عليها العلاقة خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها قد تغيرت من منظوره . ومن ثم ، يجب على كلتا الدولتين النظر في إعادة تعريف العلاقة تلبية لديناميات البيئة العالمية الحالية، في حين توقع عدد آخر من المحللين، أن العلاقات خلال فترة حكم السيسي لن تكون سهلة، خاصة أنه لن يقبل بالإملاءات الأمريكية، كما يمكن للسياسة الخارجية المصرية أن تفتح آفاقاً أبعد تدركها واشنطن جيداً وتتحسب لها[١٤١] .

ومن ثم ، فالولايات المتحدة في حاجة ماسة لاستراتيجية جديدة في علاقاتها مع مصر، فليس هناك ثمة انتقال ديمقراطي حقيقي في الوقت الحاضر ويجب على واشنطن في الوقت نفسه الحفاظ على بعض التعاون مع حكومة السيسي وايجاد سبل لدعم مطالب الشعب المصري من أجل الخبز والحرية والعدالة، وفى ذات الوقت ينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على تقييم واضح تبنى عليه الكيفية التي تدعم بها الولايات المتحدة مصر[١٤٢] .

وفي هذا الشأن، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تسلك مساراً جديداً في علاقاتها مع مصر، دونما توتر أو صراع، تختار من خلاله الدخول في محادثات بناءة مع القاهرة، بغية مساعدتها على تحقيق الآتي:

أ ــ إعادة الاستقرار إلى البلاد بعد سنوات الفوضى الماضية .

ب ــ تحقيق أهداف خطة "خارطة الطريق"، وصولاً إلي حكومة أكثر ديمقراطية .

جـ المساعدة في مجال تحويل الدولة المصرية صوب الدولة المدنية بمفهومها الواسع .

ولن يتأتى ذلك، إلا عن طريق عملية "إعادة ضبط" للعلاقات، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال مناقشات جادة لتقريب وجهات النظر، مع ضرورة تبنى خيار الانخراط في هذه المحادثات بهدف تحقيق الأهداف السابقة، في اطار محاولة جادة لإيجاد نوعاً من التوازن

فيما بين مصالحها الاستراتيجية، وبين اعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان[١٤٣].

وعلى الجانب الآخر، فإن النظام المصري مطالب بالبحث وبجدية عن طريقة جديدة لإدارة علاقاته مع الولايات المتحدة، دون استمرارية الاعتماد علي ذات أدوات التعامل التقليدية السابقة، التي أثمرت نتائج شديدة السلبية خلال الفترة الماضية، وهو ما يستوجب ضرورة وجود عددا من مراكز الدراسات المتخصصة في الشئون الأمريكية، تضم نخبة من الباحثين المتخصصين في الشئون الأمريكية، يعاونون صانع القرار المصري في تلك المهمة، وذلك على غرار أولئك الخبراء والباحثين في الشئون العربية، الذين تزخر بهم الأوساط الأكاديمية والبحثية الأمريكية، ويتمتعون بنفوذ كبير في تشكيل السياسات الأمريكية، عبر تقاريرهم للتعامل مع قضايا المنطقة، وفي القلب منها المصرية[١٤٤].

❖ وانطلاقا مما تقدم، وبنظرة تحليلية استشرافية شاملة، على ضوء آراء العديد من الخبراء، يمكن القول إن النظام المصري . الذى تبلور في اعقاب ٣٠ يونيه ٢٠١٣ . يمتلك في علاقته بالولايات المتحدة خيارات مستقبلية ثلاثة، وهي:

١. خيار التماهي:

والذى يفترض استمرارية حالة التبعية، التي ظلت لسنوات السمة الغالبة علي العلاقات، والتي تفرض التماهي بين توجهات السياسة المصرية والسياسة الأمريكية، والاستجابة لكافة المطالب الأمريكية، خاصة تلك المتعلقة بالأزمة الداخلية والتعاطي مع جماعة الإخوان.

لكن يقف حجر عثرة أمام هذا الخيار، ذلك التيار الواسع . الذى تشكل داخل الشارع المصري عقب ٣٠ يونيو . والمطالب بإنهاء حالة التبعية لواشنطن، وهو تيار يحمل اعتقادا راسخا بأن التوجهات الأمريكية مناوئة كلية للمصالح المصرية، وهو ما يدفع نحو حتمية بحث النظام المصري عن مسار آخر بديل يراعي مصالح الدولة بالدرجة الأولي بعيداً عن رغبات واشنطن، أو على الأقل تبني مواقف مغايرة لمواقفها بدرجة ترضي الرأي العام المصري.

٢. خيار القطيعة:

ويفترض لجوء النظام المصري إلي القطيعة مع واشنطن، والسير قدماً صوب التصعيد الذي لا يتيح مجالاً للالتقاء، والاتجاه نحو التخلي عن المساعدات الأمريكية، والشروع في مراجعة معاهدة السلام مع إسرائيل، مع الانفتاح على قوى دولية أخرى منافسة كروسيا والصين، كي تكون مصدراً بديلاً للتسليح والدعم الاقتصادي. إلا أن هذا الخيار ينطوي على العديد من التعقيدات، التي تحول دون تحققه في المدى القريب: حيث يعتمد تسليح الجيش المصري بصورة أساسية على الولايات المتحدة(❖)، وهو أمر يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتغييره وفك مثل هذا الارتباط، كما أنه من غير المنطقي في الوقت الراهن استحضار أفكار الحرب الباردة والقطبية الثنائية، فالولايات المتحدة لا تزال الدولة الأهم في النظام العالمي، وتشكل محوراً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، والأكثر انخراطاً من غيرها في شئون المنطقة، ما يفرض على النظام المصري حتمية التعامل معها بقدر كبير من الرشد، فضلاً عن أن النفوذ الدولي الذي تحظى به يمكن أن يحقق للنظام المصري العديد من المصالح: من أهمها تيسير التواصل مع المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي)، للحصول علي مساعدات اقتصادية هي في حاجة ماسة لها خلال هذه المرحلة، كما أن اعتراف واشنطن بالنظام الجديد وتوطيد العلاقات معه، سيعطي النظام المصري مساحة أكبر من الحركة السياسية على الصعيد الدولي، فضلاً عن أن الاقتصاد المصري بطبيعته ومكوناته أكثر ارتباطاً بالغرب منه بروسيا والصين.

٣. خيار التصعيد المحكوم:

وهو خيار ينصرف إلى تدشين نهج جديد في العلاقات الثنائية، يقوم بالأساس على فكرة تبادل المصالح . وليس التبعية . بما يسمح للنظام المصري بالاعتراض على مواقف واشنطن ورفض الانصياع لمطالبها، ولكن دون الوصول إلى مرحلة القطيعة معها في اطار من التصعيد، ولكن المحكوم بإطار محدد (منطقة وسط بين التماهي والقطيعة)، حيث يفترض مثل هذا المسار، أن يتعاطى النظام المصري مع قضية المساعدات على سبيل المثال، من منظور براجماتي بحت، يضع في اعتباره أن واشنطن تحقق في علاقاتها مع مصر مصالح فعلية وكبيرة، تتضمن مزايا سياسية وعسكرية ولوجيستية[١٤٥] .

❖ والمرجح أن تكون الغلبة لهذا الخيار الثالث، نظراً لطبيعة ظروف المرحلة الحالية والأوضاع المصرية المشتعلة، وحجم الضغوط الداخلية على القيادة السياسية، فضلاً عن طبيعة هذه القيادة التي تحمل قناعات ورؤى سياسية . تختلف كلية عن سابقيه . فيما يخص التعامل والعلاقات مع الولايات المتحدة . ومن ثم ، يرجح ألا يحدث تغييراً حاداً في مجمل مستقبل العلاقات المصرية . الأمريكية، على الأقل في المنظور القريب والمتوسط، نظراً لعمق هذه العلاقات لاسيما العسكرية ؛ لإدراك واشنطن وفق شهادات قادة البنتاجون بأن هذه العلاقات تعد أحد أهم وأقدم العلاقات الدفاعية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تساهم بقوة في تعزيز المصالح الأمنية المشتركة للبلدين، وهو ما لن يدفع واشنطن مستقبلاً نحو السعي للمحافظة على تلك العلاقات فحسب، وإنما أيضًا لتعزيزها وإعادة تقويمها لضمان تنمية واستمرارية دفع هذه المصالح إلى الأمام على المدى الطويل .

.....

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة بالتحليل تداعيات ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ على العلاقات المصرية . الأمريكية، خاصة في ظل الأوضاع المصرية الراهنة التي تتفاعل فيها المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية المباشرة وغير المباشرة في مواجهة الدولة .

ومن خلال التحليل العلمي النابع من المنهجية المتبناة، أثبتت الدراسة فرضها الأساسي من كون الاعتماد والاحتياج المتبادل الذى يصبغ هذه العلاقات قد وقف حجر عثرة أمام تدهور العلاقات وصولاً إلى مرحلة القطيعة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيه، بل ان تلك العوامل قادت إلى الاستقرار واستعادة التعاون مجدداً خاصة سياسياً وعسكرياً (أي غلبة عوامل التعاون على عوامل التوتر) .

❖ ومن واقع التحليل أمكن الوقوف على عدد من النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة، ومنها:

١ـ إن تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، شكلت عدداً من الجوانب الايجابية، وفرصاً مواتية للولايات المتحدة في علاقتها مع مصر، حيث تمكنت عبر تخطيط استراتيجي متكامل من تمكين جماعة الإخوان من الوصول الى الحكم، عبر اتفاق سياسي يتضمن توافقهم مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة .

٢ـ شكل سقوط الإخوان على يد الشعب المصري وبدعم كامل من الجيش، انتكاسة كبري للجانب الأمريكي، ومن ثم كانت هناك العديد من الدوافع والمبررات التي وقفت خلف الموقف الأمريكي السلبي تجاه ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣، والتي أطاحت بذلك المخطط المتكامل الهادف إلي تفتيت المنطقة لحساب المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ما جعل الموقف الأمريكي في اعقاب ذلك شديد التصلب مع مصر، وداعماً لجماعة الاخوان في مواجهة النظام الجديد .

٣ـ رغم ما توصف به العلاقات المصرية الأمريكية . إعلامياً وسياسياً . من كونها علاقة الشريك والصديق، وأن واشنطن أكثر

تفهماً للسياسة المصرية، فإن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث قامت الولايات المتحدة باستخدام المساعدات العسكرية والتعاون العسكري كورقة ضغط على مصر في اعقاب ٣٠ يونيه، بهدف فرض أجندة سياسية محددة.

٤ـ أحدثت التداعيات السلبية لقرار الولايات المتحدة بالوقف الجزئي للمساعدات العسكرية لمصر، وكذا مبلغ التحويل النقدي، قدراً كبيراً من الارتباك والتهديد، إلا أنه وبدرجة عالية من الحنكة السياسية . تحسب للنظام . تغلبت مصر على ذلك عبر مجموعة من الاتفاقيات والصفقات التي أبرمتها مع كل من روسيا وفرنسا والصين وعدد من الدول الأخرى، وهو ما حجم وقلل كثيراً من حدة وتأثير الضغوط الأمريكية في هذا الشأن .

٥ـ اتسم رد الفعل المصري تجاه الموقف الأمريكي بقدر كبير من الاستقلالية والعناد مع قليل من المرونة والدبلوماسية، ساعد على ذلك الدعم الكبير . سياسياً ومالياً . من دول الخليج (خاصة السعودية والامارات العربية) للنظام الجديد، فضلاً عن توجه مصر صوب القطب الروسي . بعد الخذلان الأمريكي لها . وهو ما صب في صالح تنامي قوة الموقف المصري في مواجهة الولايات المتحدة .

٦ـ شكل رد الفعل المصري، إلى جانب عدد من المعطيات الاقليمية والدولية الأخرى . السابق التعرض لها . دافعاً قوياً ومؤثراً وراء التحول في الموقف الأمريكي . بعد قرابة العامين من التشدد . وهو الأمر الذى توج في نهاية المطاف باستعادة العلاقات لسابق عهدها، وعودة تدفق المساعدات بشقيها من جديد وقفاً للجداول المتعارف عليها بين البلدين .

٧ـ ضرورة بل حتمية تبنى سياسة تفعيل البدائل بهدف الاستغناء عن المعونة العسكرية الأمريكية على المدى المتوسط والطويل، مع استمرارية الحفاظ على العلاقة بدرجة من التوازن لاستمرار تدفق هذه المعونة، حتى يتعافى الاقتصاد وتستعيد الدولة المصرية قدرتها على النهوض، وكفالة ميزانية عسكرية ايجابية وفاعلة، تقلل من التأثيرات السلبية للاستغناء عن تلك المساعدات .

٨ . رغم انتهاء هذه الأزمة أو بالأحرى المشكلة التي اكتنفت العلاقات، ورغم عودة الأمور إلى سابق عهدها، فإن مستقبل العلاقات يسوده الكثير من الغموض والتشكك فضلاً عن قدر من الضبابية، وهو ما دفع الطرفان نحو الاقتناع الكامل بضرورة وحتمية إعادة النظر في الأسس التي ترتكز عليها العلاقات الثنائية، ومحاولة تدشين استراتيجية جديدة تقوم على أسس جديدة مغايرة تماماً لتلك التي سادت في الحقب الماضية، وصبغت العلاقة بقدر كبير من التبعية، التي باتت مرفوضة من النظام وكذا من الشعب المصري، الذى قام بثورتين متتاليتين كان من بين أهدافهما إعادة التوازن للسياسة الخارجية المصرية واستقلالية القرار الوطني.

٩ـ تبدو بالأفق فرصة سانحة للسير قدماً نحو إحداث التوازن المنشود للعلاقات، حيث وصلت العلاقات بالفعل إلى نقطة أو مرحلة تستوجب وقفة لإعادة صياغتها على نحو أفضل، ببدء مرحلة جديدة من العلاقات تثبت مصر خلالها أنها لاعب مؤثر في المنطقة، لديها من الإمكانيات والمصالح ما تستطيع أن تقدمها أو تمنعها، حيث تمسك بكثير من خيوط الحل والربط في إطار رؤية استراتيجية، ما يجعلها دولة لا غنى عنها في التعامل مع التحديات التي تؤثر على المنطقة وعلى الولايات المتحدة تحديداً.

.....

الهوامش

1- Connor Woodman ." Egypt, The Arab Spring, And The US", Jul. 2, 2013 .

http://manufacturinghegemony.blogspot.com

2- Susan S. Vogelsang (U.S. Department of State) ." U.S.-Egypt Security Cooperation After Egypt's January 2011 Revolution", School of Advanced

Military Studies United States Army Command And General Staff ,College Fort Leavenworth, Kansas, 2011.

http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a557655.pdf

٣. لواء دكتور/ مصطفى كامل ." ثورة ٣٠ يونيو والتوازن الدولي . ٤"، روز اليوسف، ٨ ديسمبر ٢٠١٣.

٤ـ أشرف لاشين . "ثورة «٣٠يونيو» في مصر قضت على المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط"، الدستور، ٢٠١٤/٢/١٧ .

5- Gregory Aftandilian ." Dilemmas For US Strategy Pitfalls In Egypt" . Parameters 43(3) Autumn 2013.

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/Parameters/issues/Autumn_2013/2_Aftandilian.pdf

أيضا . د. مصطفى علوى ." مصر وأمريكا: من رد الفعل إلى الفعل"، الأهرام ، ٣ نوفمبر ٢٠١٣.

٧. د. عبد المنعم سعيد علي . "عوامل تأزم العلاقات المصرية . الأمريكية بعد ٣٠ يونيو"، البديل ، ٢٠ أبريل ٢٠١٤ .

8- Megan Mcelroy. "The Egyptian Revolution", JURIST, University ofPittsburgh School of Law.

http://jurist.org/feature/featured/egyptian-revolution/detail.php

9- Horace G. Campbell ." Third Phase of The Egyptian Revolution: Is This The Path To War?", Toward Freedom, Jul. 17, 2013

http://www.towardfreedom.com/30-archives/africa/3220-third-phase-of-the-egyptian-revolution-is-this-the-path-to-war

(❖) سميت بثورة الياسمين وبدأت في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ وانتهت في ١٤ يناير ٢٠١١ بإقالة الرئيس زين العابدين بن علي.

10- Azmi Bishara ." Revolution Against Revolution, The Street Against The People, And Counter-Revolution", Arab Center For Research And Policy Studies, Research Paper, Sep. 2013, P.2 ف.

http://english.dohainstitute.org/file/get/789010dd-4e5a-4902-8610-cbf77ea22f46.pdf

11- Thomas L. Friedman ."Egypt's Three Revolutions", New York Times, Jul. 23, 2013 ف

12- Nathan J. Brown ." Redoing The Egyptian Revolution How To Get The Transition Right This Time", Foreign Affairs, Jul. 3, 2013 .

http://www.foreignaffairs.com/articles/139555/nathan-j-brown/redoing-the-egyptian-revolution ف

13- Johannes Stern ." Three Years of The Egyptian Revolution", World Socialist Web Site, Jan. 25, 2014 .

https://www.wsws.org/en/articles/2014/01/25/pers-j25.html

14- Michele Dunne ." US Policy Struggles With An Egypt In Turmoil" Carnegie Endowment For International Peace, Arab Reform Initiative, May 2014 .

http://www.arabreform.net/sites/default/files/Dunne%20Egypt%20May%202014%20-%20Formatted.pdf

١٥ـ الهيئة العامة للاستعلامات ."العلاقات السياسية"، ١٨ مارس ٢٠١٥ .

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=6690#.VTcI_9yUfkV

١٦. د. عبد المنعم سعيد علي . مرجع سابق .

17- Corinna Mullin, Suzanne Adely, And Azadeh Shahshahani ." Rethinking US-Egyptian Bilateral Relations : A Rights-Based Approach", Jadaliyya , Oct. 29 , 2013 .

http://www.jadaliyya.com/pages/index/14820/rethinking-us-egyptian-bilateral-relations_a-right

18ـ د. محمد السعيد إدريس." بين ثورتين: العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٧١- ٢٠١٤)" ، ٦ أكتوبر ٢٠١٤ .

http://masr2020.org/index.php?p=topics&id_top=54#.VR88PNKUfkU

19ـ حمدي السعيد سالم . "مستقبل العلاقات المصرية الامريكية الى أين؟"، العنكبوت الالكتروني ،13 مارس ٢٠١٤ .

http://www.alankabout.com/issues_and_opinions/51531.html

(❖) زميل بارز في مجلس العلاقات الخارجية ، والخبير في مصر والشرق الأوسط .

20- Steven Cook ." Redefining American-Egyptian Relations", Cairo : The Regional Center For Strategic Studies, Apr. 28 , 2014 .

http://www.rcssmideast.org/En/Article/100/Redefining-American-Egyptian-Relations#.VSgwztKUfkU

(❖) مدير الاستخبارات الوطنية الاميركية منذ ٥ أغسطس ٢٠١٠ .

21- Anne R. Pierce ." US "Partnership" With The Egyptian Muslim Brotherhood And Its Effect on Civil Society And Human Rights", GLOBAL SOCIETY, Dec.18 , 2013 .

http://web.a.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=955b4667-3ae4-43ff-961e-bc45ae121cd5%40sessionmgr4002&vid=0&hid=4209

22- Thomas L. Friedman . Op. Cit.

23- Thanassis Cambanis ."Final Betrayal of Egypt's Revolution", Foreign Policy, Jan. 23, 2015 .

http://foreignpolicy.com/2015/01/23/the-final-betrayal-of-egypts-revolution

24- Gregory Aftandilian . Op. Cit.

٢٥. حمدي السعيد سالم . مرجع سابق .

26- Anne R. Pierce . Op. Cit.

27- John L. Esposito ." New Threat To Egyptian Democracy", The World Post , June 20 , 2013 . ف

(❖) علي سبيل المثال: تعيين عادل الخياط محافظاً للأقصر، وهو عضو بالجماعة الإسلامية، التي قامت بقتل ٥٩ سائحا عام ١٩٩٧.

28- Wael Nawara ." Choosing Between Evils: Egyptians Realize Gravity of What Is Coming And Yet March Ahead", The World Post, Jan.7 , 2013 .

29- Horace G. Campbell . Op. Cit.

30- Joyce Chediac ." The Egyptian Revolution And The Military Coup", Workers World, Jul. 16 , 2013 .

http://www.workers.org/articles/2013/07/16/the-egyptian-revolution-and-the-military-coup

31- Elie Podeh ." The Egyptian Revolution Is Stuck", The Jerusalem Post , Aug. 1 , 2014 . ف

32- Süreyya YİĞİT. "Understanding The Political Crisis In Egypt", Middle Eastern Analysis, Vol. 5 , Issue : 56, Aug. 2013 . P.13 .

http://web.a.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=f8781847-e86b-43ba-939a-8cac917ca7d0%40sessionmgr4004&vid=0&hid=4209

33- Philip Rizk ." Why The Egyptian Revolution Is Far From Dead", July 11. 2013 .

http://roarmag.org/2013/07/egypt-revolution-military-coup-power

34- Joyce Chediac . Op. Cit.

35- Adel El-Adawy ." Egypt's Evolving Foreign Policy", The Washington Institute For Near East Policy, Policy Analysis, Policy Watch 2160 .

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypts-evolving-foreign-policy

36- Ibid.

Also - Elie Podeh . Op. Cit.ف

46- Horace G. Campbell . Op. Cit.

Also - Thanassis Cambanis . Op. Cit.

47- Joyce Chediac . Op. Cit.

48- Thanassis Cambanis . Op. Cit.

49- Liram Stenzler-Koblentz . Op. Cit.

50- Thanassis Cambanis . Op. Cit.

Also - Liram Stenzler-Koblentz . Op. Cit.

51- Mustafa Bassiouni . Op. Cit.

52- Joyce Chediac . Op. Cit.

(❖) الأستاذ الدكتور/ سعيد صادق أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

53- Sarah Lynch . "Some See Egypt's Sisi As 'The Man of The Hour", USA Today, Mar.27, 2014 .

54- Eric Trager ."Egypt Two Years After Morsi",The Washington Institute For Near East Policy, House Committee on Foreign Affairs, May 20, 2015 .

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypt-two-years-after-morsiف

55- Lilian Tauber ."American Values Vs. Foreign Policy Interests In Egypt", Sweet Briar College Honors Summer Research 2013 . P. 37 ف

http://www.sbc.edu/sites/default/files/Honors/L.Tauber.pdf

أيضا : شبكة الاعلام العربية ."المصلحة الأمريكية قبل المصرية في الإفراج عن طائرات "F-16"، ٢ ابريل ٢٠١٥ .

http://moheet.com/2015/04/02/2244134/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

37- Dr. Yassin El-Ayouty ." The Second Egyptian Revolution of June 30, 2013 Has Waved A Final Goodbye To Exclusive Islamic Rule, Tahrir Forever, Jul. 29, 2013 .

http://tahrirforever.blogspot.com/2013/07/the-second-egyptian-revolution-of-june.htmlف

38- Gregory Aftandilian . Op. Cit.

39- Liram Stenzler-Koblentz ." The Egyptian Army And The Status Quo After The Current Revolution", Yale Journal Of International Affairs, Aug. 14, 2013 .

40- Abdel Monem Said Aly ." Post-Revolution Egyptian Foreign Policy", Brandeis University, Crown Center, No. 86, Nov. 2014 .

http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB86.pdf

41- Mustafa Bassiouni ." Egypt's June 30 'Revolution ,' One Year Later", Al-Monitor, June 30, 2014 .

42- Bassem Sabry." Will Egypt Have Its Second Revolution on June 30? ", Al-Monitor, June 9, 2013.

Also - Joyce Chediac . Op. Cit.

43- Cihan Tuğal ." End of The Leaderless Revolution", Berkeley Journal of Sociology, Oct. 7, 2014 .

http://berkeleyjournal.org/2014/10/end-of-the-leaderless-revolution

44- Thomas Harrison ." Egypt: The Revolution At The Crossroads", New Politics, Aug. 22, 2013 .

http://newpol.org/content/egypt-revolution-crossroads

45- Al-Sayed Amin Shalabi ." Future Foreign Policy", Al-Ahram Weekly, Issue No.1185, Feb. 20 , 2014 .

%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81.html#.VR82ddKUfkU

56 ـ غادة نعيم ." الادارة الأمريكية ترجع إلى الخلف».. «التذبذب» عنوان «أوباما» منذ ثورة ٢٥ يناير..«٣٠ يونيو» أظهرت الوجه الأمريكي القبيح على مدى عام كامل.. «إرهابية الإخوان» تثير تحفظ البيت الأبيض"، فيتو، ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

http://www.vetogate.com/780974

٥٧ . حمدي عبد الله ."هيلاري كلينتون : ٣٠ يونيو مظاهرات دبرها الجيش المصري تمهيدا للانقلاب وليست ثوره"، ١٦ يونيو ٢٠١٤ .

http://www.chatal3nabi.com/%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%8%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%A8%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7

٥٨ . د. محمد السعيد إدريس . مرجع سابق .

٥٩ . انجي دياب ." تأثير ثورة ٣٠ يونيو على سياسة مصر الخارجية"، دنيا الوطن ، ٧ سبتمبر ٢٠١٤ .

Also - Gregory Aftandilian . Op. Cit.

٦٠ . د. مروة نظير." قدرات مصر الدفاعية: قراءة في متغيرات ما بعد ثورة ٣٠ يونيو"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٣ مارس ٢٠١٥ .

http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=402

٦١ . السفير/ عبد الرؤف الريدي ."تحديات السياسة الخارجية المصرية"، الأهرام ، ١٧ يونيه ٢٠١٤ .

أيضا . عبد العظيم محمود حنفي ." العلاقات الأمريكية المصرية.. تجاوز محطة الخلاف حول ٣٠ يونيو"، معهد العربية للدراسات ، ٥ مايو ٢٠١٤ .

٦٢ . د. مصطفى علوي . مرجع سابق .

٦٣ . عبد العظيم محمود حنفي . مرجع سابق .

٦٤ . د. محمد كمال ." الإطاحة بالإخوان في ثورة ٣٠ يونيو أربك الإدارة الأمريكية"، مصر١١ ، ٤ أبريل ٢٠١٥ .

٦٥ . مؤشر الديمقراطية. "ثورة ٣٠ يونيو سببت أزمة لإدارة أوباما"، الجريدة ، ١٩ أغسطس ٢٠١٣ .

66- Gregory Aftandilian . Op. Cit. ف

67- Ibid.

68- Horace G. Campbell . Op. Cit.

69- Lilian Tauber . Op. Cit.

٧٠ـ حسام إبراهيم . رئيس برنامج الدراسات الأمريكية، بالمركز الإقليمي للدارسات الاستراتيجية، في : همام سرحان ."العلاقات الأمريكية المصرية.. حدود التغيير والاستمرارية"، سويس إنفو ،٢٣ مارس ٢٠١٥ .

71- Ahmed H. Zewail ." Don't Cut Aid To Egypt: The Hopeful Case For Supporting Egyptian President Sisi", Los Angeles Times, Nov. 3 , 2014 .

أيضا . محمد المنشاوي ." أمريكا والثورة المصرية من ٢٥ يناير إلى ما بعد ٣ يوليه . شهادة من واشنطن"، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، ٢١ أغسطس ٢٠١٤.

72- Anne R. Pierce . Op. Cit.

73- Oren Dorell & Sarah Lynch ." U.S. Slashes Egypt Military Assistance", USA Today, Oct.10 , 2013 .

74.http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/9/5/egypt.USaid/

75- David D. Kirkpatrick, Peter Baker And Michael R. Gordonaug." How American Hopes For A Deal In Egypt Were Undercut", The New York Times, Aug. 17, 2013 .

Also -Anne R. Pierce . Op. Cit.

76- David D. Kirkpatrick . (et. al.),Op. Cit.

77.د. عبد المنعم سعيد علي . مرجع سابق .

78- Oren Dorell & Sarah Lynch . Op. Cit.

Also- Nate Rawlings . "Gulf Kingdoms Throw Cash At Egypt, No Matter U.S. Aid Cuts", Time.com, Nov. 10, 2013 .

http://web.a.ebscohost.com/ehost/detail/detail?sid=2cc03e59-a4f2-4607-a982-16b96dc4e970%40sessionmgr4004&vid=0&hid=4101&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=a9h&AN=90680065

79- Lilian Tauber . Op. Cit.

80 . د. عبد المنعم سعيد علي . مرجع سابق .

٨١ . بشير عبد الفتاح ." حدود التغيير في العلاقات المصرية الأميركية "، الجزيرة نت ،١٩ مايو ٢٠١٤ .

٨٢ . عبد العظيم محمود حنفي . مرجع سابق .

83- Oren Dorell & Sarah Lynch . Op. Cit.

أيضا. حنان عبد الهادي ." باحثان أمريكيان يحذران واشنطن من صفقة الأسلحة "الروسية" لمصر.. شنيكر وتراجر: حجب المعونات العسكرية الأمريكية عن مصر يضر واشنطن.. شراء القاهرة للأسلحة الروسية يضعف الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل"، فيتو، ١٠ مارس ٢٠١٤ .

84- Thomas L. Friedman . Op. Cit.

85- Gregory Aftandilian . Op. Cit.ف

٨٦ . د. محمد محمود الجمسي . "مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية"، الوفد ، 4 أبريل ٢٠١٥ .

٨٧ . حمدي السعيد سالم . مرجع سابق .

٨٨ . د. عبد المنعم سعيد علي . مرجع سابق .

89- Dr. Abdel Monem Said Aly & Prof. Shai Feldman ." "Resetting" U.S.- Egypt Relations", Brandeis University& Crown Center For Middle East Studies, No. 79, Mar. 2014 .

http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/meb79.html

90- Dr. Jacques Neriah ."Egypt's Turn To Russia", Jerusalem Center For Public Affairs, Oct. 30 , 2013 .

http://jcpa.org/egypts-turn-to-russia

91. حمدي السعيد سالم . مرجع سابق .

92- Nate Rawlings . Op. Cit.

93 . السفير/ عبد الرؤف الريدي . مرجع سابق .

94- Adel El-Adawy . Op. Cit.

95 ـ السفير/ إيهاب حمودة ." ثورة ٣٠ يونيو أسقطت مشروع "الشرق الأوسط الكبير".. والثالوث " المصري الإماراتي السعودي" سيعيد تشكيل المنطقة "، الوطن ، ٧ أكتوبر ٢٠١٣.

96- Dr. Jacques Neriah . Op. Cit.

٩٧ . حنان عبد الهادي. مرجع سابق .

(❖) وصف الكاتب الأميركي توماس فريدمان هذا اللقاء "بلقاء الأقوياء"، وأنه ذكره باللقاء الشهير الذي شهدته موسكو خلال الستينيات بين الزعيمين ناصر وخروتشوف.

98- Fred Weir ." Putin Hands Egyptian President A Rifle - And AnAlternative To US?", Christian Science Monitor, Oct. 2 , 2015 .

99- Al-Sayed Amin Shalaby."Will Putin's Visit Affect US-Egypt Relations?", Al-Ahram Weekly, Issue No.1234, Feb. 19 , 2015 .

١٠٠. شبكة الاعلام العربية . مرجع سابق .

١٠١ـ لواء أ.ح د. محمد قشقوش، أستاذ الأمن القومي بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ، في : همام سرحان ، مرجع سابق .

١٠٢. حنان عبد الهادي . مرجع سابق .

١٠٣. بشير عبد الفتاح . مرجع سابق .

104- Eric Trager . Op. Cit.

١٠٥. د. محمد السعيد إدريس . مرجع سابق .

١٠٦. حنان عبد الهادي . مرجع سابق .

١٠٧. د. محمد محمود الجمسي . مرجع سابق .

١٠٨. د. عبد المنعم سعيد علي . مرجع سابق .

١٠٩. سفير د. عزمي خليفة ." سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس السيسي"، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١٥ مارس ٢٠١٥ .

١١٠. د. مصطفى علوي . مرجع سابق .

١١١ـ شوقي عصام ." مراقبون: العلاقات المصرية الأمريكية دخلت طريق المصالح"، إرم نيوز،١ أبريل ٢٠١٥ .

http://www.eremnews.com/rss-sections/egypt-rss/250842

112- Lisa Watanabe ." Egypt One Year After Morsi's Ouster", CSS Analyses In Security Policy, ETH Zurich, N0. 158, July 2014 ف

http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/CSSAnalyse158-EN.pdf

١١٣. عبد العظيم محمود حنفي . مرجع سابق .

114- Borzou Daragahi ." Egypt Struggles For New Order In Global Relations", Financial Times, Dec.18 , 2013 .

١١٥. حنان عبد الهادي . مرجع سابق .

١١٦. د. محمد محمود الجمسي . مرجع سابق .

١١٧. د. مصطفى علوى . مرجع سابق .

118- Michele Dunne . Op. Cit.

١١٩. د. محمد محمود الجمسي . مرجع سابق .

١٢٠. حمدي السعيد سالم . مرجع سابق .

١٢١. السفير / عبد الرؤف الريدى . مرجع سابق .

١٢٢. المرجع السابق .

ايضا . عبدالعظيم محمود حنفي . مرجع سابق .

123- Eric Trager . Op. Cit.

124- (أ ش أ)."خبير أمريكي يدعو إدارة أوباما إلى إجراء حوار استراتيجي مع مصر"، ٢٠ مايو ٢٠١٥ .

125. غادة نعيم . مرجع سابق .

أيضا . السفير عبد الرؤف الريدى . مرجع سابق .

126. شبكة الاعلام العربية . مرجع سابق .

127. السفير / عبد الرؤف الريدى . مرجع سابق .

أيضا . عبد العظيم محمود حنفي . مرجع سابق .

128. شوقي عصام . مرجع سابق .

129. بشير عبد الفتاح . مرجع سابق .

130. إنجي دياب . مرجع سابق .

أيضا . شوقي عصام . مرجع سابق .

131. د. محمد محمود الجمسي . مرجع سابق .

132. شبكة الاعلام العربية . مرجع سابق .

(❖) حسين عبد الرازق القيادي البارز وعضو المكتب السياسي لحزب التجمع وعضو لجنة الخمسين لإعداد دستور ٢٠١٤ .

133. أشرف لاشين . مرجع سابق .

134. شوقي عصام . مرجع سابق .

أيضا . شبكة الاعلام العربية . مرجع سابق .

١٣٥. عبدالعظيم محمود حنفي . مرجع سابق .

١٣٦. بشير عبد الفتاح . مرجع سابق .

١٣٧. محمد المنشاوي . مرجع سابق .

١٣٨- د. نهى بكر. رئيس قسم العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، في: شوقي عصام. مرجع سابق .

Also - Corinna Mullin . (et. al.) , Op. Cit.

١٣٩- د. عماد جاد. نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، في: شوقي عصام. المرجع السابق .

١٤٠- حنين الشريف." التليجراف: استئناف المساعدات بداية لتطبيع العلاقات المصرية. الأمريكية ، البلد ، ١ أبريل ٢٠١٥ .

141- Steven Cook . Op. Cit.

142- Michele Dunne . Op. Citف

Also - Mohamed A. Arafa ." Egypt Between Fear And Reform In Its Second Revolution: The Failure To Protect The Fundamental Human Rights Over And Over Again", Social Science Research Network (SSRN), Feb. 1, 2013 ف

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2396643

143- Dr. Abdel Monem Said Aly & Prof. Shai Feldman Op. Cit.

144 . د. منار الشوربجي . " أمريكا والثورة المصرية: معضلة السياسة الأمريكية.. وأزمة فهمنا لها " ، السياسة الدولية ، عدد ١٩٨ (اكتوبر ٢٠١٤) .

(❖) " تعتمد مصر على ٦٠ . ٦٥٪ من نظم تسليحها على الولايات المتحدة " . من حديث اللواء أ.ح د. محمد قشقوش ، أستاذ الأمن القومي بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ، في : همام سرحان ، مرجع سابق .

145 . حمدي السعيد سالم ." مرجع سابق .